تاريخ العقوبات ضد روسيا: في الماضي والحاضر

د. زياد منصور

مقدِّمة:

عند الحديث عن العقوبات، من المهم أن نفهم، أولاً، أن العقوبات يتم فرضها دائمًا من قبل دولة أو تحت الضغط الذي تمارسه، وثانيًا، تسعى العقوبات لتحقيق أهداف سياسية وليس اقتصادية. لذلك، لا يمكن أن يشمل مفهوم العقوبات مسائل متعلقة مثلاً بالحماية التجارية - حظر التصدير من البلاد أو، على العكس من ذلك، استيراد أي سلع إليها. الأهداف هنا اقتصادية بحتة: مساعدة المنتجين المحليين، ووضع عوائق أمام الآخرين ومنعهم من الوصول إلى السوق المحلية.

غالبًا ما يعتبر أن العقوبات فرضت لأول مرة عام 432 قبل الميلاد، بحيث حظر الاستراتيجي الأثيني بريكليس التجارة مع التجار من مدينة ميجارا المجاورة (المورد الرئيسي للحبوب)، حينها منعت أثينا السفن القادمة من ميغارا من الرسو والتفريغ قبالة شواطئها. كان السبب هو اختطاف الميجاريين لاثنين من العبيد من هيتيرا أسبازيا، وهي حبيبة بريكليس، والسبب الحقيقي هو دخول ميجارا في تحالف مع سبارطا المعادية لأثينا. ومع ذلك، فإن هذا لم يجلب السعادة لبريكليس. وفي العام التالي، اندلعت الحرب البيلوبونيسية، وهُزم فيها الأثينيون. كان هذا هو المثال الأول على أن العقوبات تؤدي أحيانًا إلى نتيجة مختلفة تمامًا عن النتيجة التي فرضت من أجلها.

استخدم نابليون أيضا العقوبات الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية. لذلك، في عام 1806، فرض حظر كامل على التجارة مع بريطانيا العظمى من أجل التسبب في بطالة جماعية واستياء السكان هناك. بقي الحظر ساري المفعول حتى عام 1814 ودخل التاريخ باسم "الحصار القاري"، حيث منع الدول المتحالفة والمحتلة من التجارة مع البريطانيين. انضمت كل أوروبا، بما في ذلك روسيا، إلى الحصار: وفقًا لخطة إمبراطور فرنسا، كان من المفترض أن يحرم إنجلترا من السلع الضرورية، ويسبب المجاعة ويفرغ الخزانة. الآن لجأ البريطانيون إلى مساعدة المهربين، وبالإضافة إلى ذلك، قاموا بزيادة التجارة مع القارات الأخرى (بما في ذلك أمريكا)، حيث حصلوا على كل ما يحتاجونه من هناك. لقد ألحق الحصار الضرر بفرنسا بما لا يقل عن الضرر الذي ألحقه بإنجلترا: فقد تراجعت صناعة السفن الفرنسية وغيرها من الصناعات، كما فعلت موانئ بوردو، ولوهافر، ولاروشيل، التي كانت تركز على التجارة مع البريطانيين. توقف توريد السلع

الاستعمارية مثل الحرير والسكر، واضطر نابليون نفسه إلى كسر الحصار الذي فرضه عن طريق إصدار تراخيص لشرائها من البريطانيين وحلفائهم.

ومع ذلك، كانت هذه الأمثلة وغيرها هي الاستثناء وليس القاعدة. إذ فضَّل المعارضون حل النزاعات في ساحة المعركة. بعد الخسائر العديدة في الحرب العالمية الأولى، ظهرت الرغبة في الحد من عدد الاشتباكات العسكرية واستبدالها بإجراءات غير مباشرة.

على سبيل المثال، كان الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون من المؤيدين النشطين لسياسة العقوبات، واصفا إياها بالمقاطعة الشاملة للمعتدي" [1]. ومن الجدير بالذكر هنا بشكل خاص أن العقوبات قد لجأ الكثير إليها ويلجأ إليها العديد من الدول، لكن صاحبة الرقم القياسي في هذا الصدد هي الولايات المتحدة الأمريكية. والمثال الأكثر وضوحا هو العقوبات المفروضة على "جزيرة الحرية"، كوبا، والتي فرضت في عام 1960 وتم تشديدها في عام 1962 لتتحول إلى حصار كامل تقريبا.

أ- العقوبات عبر التاريخ الحديث:

أوَّلاً - "الحصار السلمي":

بينما ظلت الحروب الوسيلة الرئيسية لحل النزاعات بين الدول، تلاشت العقوبات لتصبح في الظل. وفقط في القرن الثامن عشر تم اللجوء مجددًا إلى العقوبات واستذكارها كوسيلة ضغط في أمريكا الشمالية، حيث حاول البريطانيين، بمساعدة الرسوم المرتفعة على السلع القابلة للتسويق، بما في ذلك الشاي، تثبيط عزيمة المستعمرين الأمريكيين عن السعي للانفصال. كانت النتيجة غير متوقعة مرة أخرى: إذ أنه أولا، ألقى المستعمرون الشاي الخاضع للضريبة في البحر، ورتبوا ما يسمى بـ "حفلة شاي بوسطن"، ثم تبنوا هم أنفسهم الرابطة القارية–وهي وثيقة تحظر شراء السلع الإنجليزية وبيعها إلى إنجلترا. ثم أغلق الأسطول البريطاني ساحل أمريكا عام 1774، واضطر المستعمرون إلى تهريب البضائع الضرورية. من خلال استدعاء الأسطول الفرنسي للمساعدة، تمكنوا من كسر حلقة الحصار وإلغاء تأثير العقوبات.

ومع ذلك، في القرن التاسع عشر، انتشرت "الحصارات السلمية" على نطاق واسع - وكانت بمثابة سعي لوقف توريد السلع العسكرية وغيرها من السلع إلى أي بلد. لذلك، في عام 1827، أغلقت السفن من بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا ساحل اليونان، حيث كانت هناك حرب مع الأتراك. وكان من المفترض أن يمنع ذلك، القوات التركية المتمركزة هناك من تلقي الأسلحة والتعزيزات. أدت محاولة تركيا للمقاومة إلى

[1] -للمزيد أنظر: إيموجين فولكس، ما هي الدروس المستفادة من العقوبات على مدى التاريخ؟ (ON LINE)، موقع swissinfo.ch (2022/6/17)، متاح على الرابط التالي:https://2u.pw/m7m2cT

إغراق أسطولها على يد سرب من الحلفاء في خليج نافارينو في نفس العام، مما ساعد اليونانيون على تحقيق الاستقلال. في عام 1855، تم تطبيق الحصار على روسيا: بعد بدء حرب القرم، اقترب السرب الأنجلو-فرنسي من شواطئ شبه جزيرة القرم، مما يمنع الجيش الروسي من تلقي المساعدة من البحر. في عام 1861، فرض الرئيس الأمريكي أبراهام لينكولن، في أعقاب انفصال الولايات الجنوبية، حصارًا على سواحلها، وهو ما عرف باسم خطة أناكوندا. كان الهدف هو منع الجنوبيين من استيراد الأسلحة والذخيرة من أوروبا وبيع سلعهم الرئيسية هناك - التبغ والقطن. على الرغم من أن الأسطول الشمالي كان صغيرًا، إلا أنه بحلول عام 1865 تمكن من السيطرة على موانئ الجنوب، مما جعل هزيمته حتمية.

وبعد ذلك، لم ينجح الحصار البحري إلا ضد البلدان المتخلفة: على سبيل المثال، أجبرت فرنسا، من خلال منع إمدادات الأرز إلى الصين في عام 1885، على الاعتراف بضم فيتنام لفرنسا. لكن الحصار الفرنسي على ألمانيا في 1870-1871 والحصار الروسي على اليابان في 1904-1905 لم يسفر عن نتائج - فقد خسر كلا البلدين الحرب في البر والبحر.

ثانيًا- العالم كله من أجل السلام:

بعد الحرب العالمية الأولى، تم إنشاء عصبة الأمم، بهدف منع نشوب حروب جديدة والحفاظ على السلام - بما في ذلك معاقبة "الدول المعتدية". وألزمت المادة 16 من ميثاق العصبة بفرض عقوبات اقتصادية جماعية على الدولة التي لجأت إلى الحرب مخالفة للميثاق ذاته، والتي اشترطت حل النزاعات بالطرق السلمية. أثناء وجود العصبة، تم فرض العقوبات أربع مرات: في عام 1921 ضد يوغوسلافيا، وفي عام 1925 ضد اليونان، وفي 1932-1935 ضد باراجواي وبوليفيا بسبب حرب تشاكا (في كل مرة دون جدوى). وكانت المرة الأكثر فشلا هي المرة الرابعة، في 1935-1936، عندما اقترحت بريطانيا العظمى فرض عقوبات على إيطاليا التي هاجمت إثيوبيا. تم فرض العقوبات، لكن الدول الأوروبية الأخرى، وفي المقام الأول ألمانيا النازية، رفضت الامتثال لها، ونجح الإيطاليون في "ابتلاع" إثيوبيا، مما أسفر عن مقتل مئات الآلاف من سكانها. بعد ذلك، تم التهديد بفرض عقوبات على ألمانيا لدعمها المتمردين في إسبانيا والاتحاد السوفييتي بسبب هجومه على فنلندا، لكن كلا البلدين تركا العصبة ببساطة.

وعندما حلت الأمم المتحدة محل عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الثانية، كرّس الفصل السابع من ميثاقها أيضاً الحق في فرض العقوبات. لكن في ظروف التحالفات الكتلوية (حق النقض)، كان يتم منع فرض العقوبات في أغلب الأحيان من قبل الاتحاد السوفييتي أو الولايات المتحدة. لمدة 45 عامًا، تمكنت الأمم المتحدة من فرض عقوبات مرتين فقط - ضد النظام العنصري في جنوب إفريقيا (في عام 1962) وروديسيا الجنوبية

(في عام 1966)، والتي كان مطلوبًا منها تقاسم السلطة مع الأغلبية السوداء. إجراءات الضغط هذه لم تمنع الشركات الغربية من التجارة بشكل شبه قانوني مع "المنبوذين"، فضلا عن العقوبات الأخرى التي فرضتها الدول "كيفما أتفق" ضد الأنظمة المتحالفة معها في باراغواي والبرازيل ونيكاراغوا وغيرها. على سبيل المثال، العقوبات ضد فيتنام الجنوبية عام 1963 واستمرت لمدة شهرين، حتى تم استبدال الدكتاتور نجو دينه ديم، بعد أن وجهت العقوبات ضده، بدمية أمريكية أخرى. وكثيراً ما تم فرضها بشكل رمزي فقط: على سبيل المثال، في عام 1956، فرضت الولايات المتحدة حظراً على الإمدادات العسكرية لحليفتها الرئيسية، بريطانيا العظمى، وطالبتها بسحب قواتها من منطقة قناة السويس دعماً لقرار الأمم المتحدة. في الواقع، لم تتوقف الإمدادات ليوم واحد، لكن البريطانيين استجابوا للإشارة وسحبوا قواتهم.

كانت العقوبات الأمريكية الأكثر صرامة ضد الأنظمة اليسارية في أمريكا اللاتينية - تشيلي وبيرو وخاصة كوبا، التي تم حظر التجارة معها بالكامل في عام 1960. تم إنقاذ الكوبيين، الذين كان اقتصادهم في السابق مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالاقتصاد الأمريكي، من خلال إمدادات كل ما يحتاجون إليه من الاتحاد السوفييتي. وبنفس القدر من الفشل، كانت العقوبات السوفييتية ضد ألبانيا في عام 1961، والتي دعمها الصينيون المقربون إيديولوجياً. لكن الضغط الاقتصادي على فنلندا في عام 1958 كان له تأثيره: فقد وافقت هذه الدولة على الامتناع عن الانضمام إلى الهياكل الأوروبية. نادراً ما طبقت دول العالم الثالث مبدأ العقوبات في ذلك الوقت. على سبيل المثال، فرض أعضاء جامعة الدول العربية في عام 1973 حظر نفطي على الولايات المتحدة، مطالبين إياها بالتخلي عن دعمها لإسرائيل. ونتيجة لذلك، تضاعفت أسعار النفط إلى أربع مرات تقريباً، الأمر الذي أدى إلى انزلاق الغرب إلى أزمة طويلة الأمد.

ثالثًا-عقوبات وضعت خصيصًا لروسيا:

كان تاريخ فرض العقوبات الأولى على روسيا عام 1558، عندما بدأ إيفان الرهيب الحرب الليفونية من أجل وصول البلاد إلى بحر البلطيق. وحتى ذلك الوقت، لم يكن الأوروبيون يعرفون شيئاً عملياً عن موسكوفي، ناهيك عن علاقاتها مع أوروبا ذاتها. لكن فجأة، تنشر أكبر خمس مدن أوروبية "منشورات متداولة " وبحجم ضخم، جاء فيها: موسكوفي بلد الظلام، "... المتوحشون الروس والبرابرة وقيصرهم فظيع للغاية،" لديه ما لا يقل عن خمسين زوجة، كما هو الحال في الحريم التركي، لا يشكل الأتراك التهديد الأكثر فظاعة لأوروبا مقارنة بالروس [2]. ويمكن وصف هذه التصرفات بأنها نوع من "حرب المعلومات والشائعات" الأولى ضد روسيا.

[2] -ألكسندر بوريسوفيتش شيرغورود، القراصنة الروس، موسكو،2007.

وكان أحد "آباء" العقوبات الاقتصادية ضد روسيا هو الدوق ألبا، الحاكم الإسباني في هولندا، المشهور بقسوته (في السنة الأولى من ولايته وحدها، وقع على 1800 حكم بالإعدام). في عام 1570، في اجتماع فرانكفورت للملوك الأوروبيين، اقترح عدم إرسال النحاس والبرونز الذي صنعت منه المدافع إلى موسكوفي. ثم بدأت الدولة الروسية في البناء على نطاق واسع: تم تشييد القلاع الحجرية، وكانت الصناعة تتطور، ولكن لم يكن هناك ما يكفي من الحرفيين، لذلك تم استدعاء الأجانب. تم القبض على الحرفيين والبنائين الذين أرسلهم إيفان الرهيب إلى أوروبا للتدريب، وتم قطع رؤوس بعضهم - وبدأت العقوبات الاقتصادية تدخل حيز التنفيذ.

في ذلك الوقت، كان يتم توريد الكتان والقنب من روسيا إلى أوروبا، ولكن المنتج الرئيسي كان "الذهب الناعم" - الفراء الروسي الشهير. وحينها لم يجرؤ الأوروبيون على فرض عقوبات عليهم. في عام 2014 كان الوضع مختلفًا بعض الشيء. على سبيل المثال، أيدت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، وكذلك زوجة الرئيس الأمريكي ميشيل أوباما، فكرة حظر استيراد الفراء والكافيار والماس من روسيا.

رابعًا- أبرز العقوبات التي تم فرضها ضد الاتحاد السوفياتي:

كانت أبرز العقوبات تلك التي تمثلت بالحصار الاقتصادي من قبل دول الوفاق ضد روسيا السوفيتية، فبعد فترة وجيزة من وصول البلاشفة إلى السلطة في تشرين الأول 1917، فرضت دول الوفاق (بريطانيا العظمى، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، إلخ) حصارًا اقتصاديًا ضد روسيا السوفيتية (سمي لاحقا في العام 1922 - باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)، منهية تمامًا جميع العلاقات الاقتصادية معه.

كان الأساس لمثل هذه الإجراءات العقابية هو، بداية المفاوضات في كانون الأول 1917 بين الحكومة السوفيتية وألمانيا بشأن إبرام اتفاقية سلام منفصل (تم التوقيع على معاهدة بريست في 3 آذار 1918)، كما جاءت ردًا على قرار السلطة الجديدة تأميم الشركات المملوكة من قبل رأس المال الأجنبي، ورفض سداد ديون الإمبراطورية الروسية.

في كانون الأول 1917، أنهت الولايات المتحدة العلاقات التجارية مع روسيا السوفيتية، وفي عام 1918 انضمت إليها بريطانيا وفرنسا .

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وإبرام معاهدة فرساي للسلام في 28 حزيران 1919، أعلن المجلس الأعلى للوفاق فرض حظر كامل على جميع أشكال العلاقات الاقتصادية مع روسيا السوفيتية .

تم ضم ألمانيا أيضًا إلى العزلة الاقتصادية الى جانب جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية، وأجبرت على تنفيذ قرارات الدول المنتصرة .

لقد بدأ العمل على فرض الحصار في 10 تشرين الأول 1919 واستمرت مفاعيله حتى 16 كانون الثاني 1920، وكان لعقوبات دول الوفاق تأثيرًا خطيرًا على التجارة الخارجية لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية. هكذا إذا كان حجم مبيعاتها في عام 1918 د بلغ 88.9 مليون روبل، ليصبح في العام 1919، ستة ملايين روبل ...

كانت العقوبات الأخرى هي ما سمي **بتدابير مكافحة الإغراق والعقوبات** الأخرى ضد الاتحاد السوفياتي في أوائل الثلاثينيات.

في تموز 1930، اتهمت الولايات المتحدة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية باعتماد سياسة الإغراق، حيث تعمّد خفض أسعار العديد من السلع التي كانت تصدَّر الى الاسواق الأميركية، منها أعواد الثقاب والفحم والأسبستوس والمنغنيز وغيرها من السلع إلى الولايات المتحدة، فاتخذت الأخيرة تدابير حمائية (برفع الرسوم على الاستيراد، وما إلى ذلك من اجراءات).

في عام 1931، حظرت الولايات المتحدة استيراد الأخشاب الجاهزة والمصنّعة السوفيتية من أربع مناطق في الجزء الأوروبي من الاتحاد السوفياتي وهي، شبه جزيرة كولا، وجمهورية كاريليا المستقلة، والأوبلاستات الشمالية (أوبلاست تنظيم إداري كالمحافظة)، وأوبلاست زيريانسك المستقلة، وذلك بذريعة تطبيق عقوبات العمل القسري والأشغال الشاقة في السجون والمعتقلات، في هذه المناطق.

في 3 تشرين الأول 1930، اتهمت فرنسا الاتحاد السوفيتي بالتدخل في شؤونها الداخلية، وعلى وجه الخصوص ما سميَّ بتمويل الأنشطة التخريبية للحزب الشيوعي الفرنسي.

وكإجراء عقابي، تم إدخال نظام ترخيص على السلع السوفياتية، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها وفقدان القدرة التنافسية. في نفس العام، عمدت يوغوسلافيا والمجر وبلجيكا ورومانيا إلى تطبيق تدابير مماثلة ضد المنتجات السوفياتية.

في 20 تشرين الأول 1930، تبنى مجلس مفوضي الشعب في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قرارًا "بشأن العلاقات الاقتصادية مع الدول التي تؤسس نظامًا مقيّدًا للتجارة مع الاتحاد السوفياتي" مُنعت بموجبه منظمات التجارة الخارجية من تقديم الطلبات والقيام بعمليات شراء في البلدان الخاضعة للعقوبات واستئجار سفنها .

على سبيل المثال تم تقليل استخدام موانئ هذه البلدان لعمليات العبور وإعادة التصدير عبر الاتحاد السوفياتي قدر الإمكان، كما تم رفع القيود المفروضة على التجارة مع فرنسا في عام 1931 فيما يتعلق بإدانة

البرلمان الفرنسي لمرسوم 3 تشرين الأول 1930، كما تم رفع الحظر المفروض على الولايات المتحدة بعد التأسيس الرسمي للعلاقات الدبلوماسية السوفيتية الأمريكية في 16 تشرين الثاني 1933.

نتيجة لتدابير مكافحة الإغراق، انخفض إجمالي حجم التجارة الخارجية السوفيتية من 1.6 مليار روبل. وفي عام 1930 إلى 1.5 مليار عام 1931، كما انخفضت الصادرات السوفياتية خلال هذه الفترة من 812.7 مليونًا إلى 636.1 مليون روبل.

خامسًا- العقوبات البريطانية ضد الاتحاد السوفياتي:

في آذار 1933، ألقت السلطات السوفياتية القبض على العديد من المهندسين البريطانيين الذين كانوا يعملون في بناء محطات توليد الطاقة في الاتحاد السوفياتي بتهمة التجسس والتخريب. طالبت بريطانيا بالإفراج الفوري عن مواطنيها. ومع ذلك، أدانت المحكمة السوفياتية خمسة بريطانيين، تم اعتقال اثنين منهم، وطرد الباقين من البلاد إلى وطنهم .

رداً على ذلك، في 26 نيسان 1933، فرضت بريطانيا حظراً على الواردات من الاتحاد السوفياتي على أنواع مختلفة من الحبوب والقطن والأخشاب ومنتجات النفط حتى إطلاق سراح مواطنيها.

في اليوم التالي، أغلق الاتحاد السوفياتي الحدود أمام عبور البضائع البريطانية عبر أراضيه، مُنعت المنظمات السوفياتية من تقديم الطلبات في بريطانيا من أجل استخدام الموانئ البريطانية، إلخ .

بعد مفاوضات غير علنية بدأها الجانب السوفياتي، في 1 تموز 1933، تم إطلاق سراح المواطنين البريطانيين وطردهم إلى بلادهم، وتم رفع العقوبات المتبادلة.

وفقًا للإحصاءات السوفياتية انخفض حجم التجارة السوفياتية البريطانية في عام 1933 بمقدار النصف تقريبًا مقارنة بالعام 1932: من مليون روبل إلى ما يصل 515 ألف روبل.

سادسًا- العقوبات المتعلقة بالحرب السوفياتية الفنلندية:

في 30 تشرين الثاني 1939، بدأت القوات السوفيتية عمليات عسكرية ضد فنلندا. في 2 كانون الأول 1939، أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت ما يسمى "الحظر الأخلاقي" على التجارة مع الاتحاد السوفياتي. كان أحد أسباب ذلك هو قصف الطيران السوفياتي للمناطق السكنية في هلسنكي.

في هذا الصدد، وفي إطار الحظر، فُرض حظر على توريد الطائرات إلى الاتحاد السوفياتي، وكذلك المواد اللازمة لصناعة الطائرات، مثل الألمنيوم والموليبدينوم وكيروسين الطائرات. تم رفع "الحظر المعنوي" في كانون الثاني 1941، عندما بدأت الولايات المتحدة تنظر إلى الاتحاد السوفياتي كحليف محتمل ضد ألمانيا النازية.

أدَّت الحرب السوفياتية الفنلندية أيضًا إلى استبعاد الاتحاد السوفيتي من عصبة الأمم (لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وإيطاليا واليابان جزءًا من المنظمة في ذلك الوقت). وقد اتخذ مجلس العصبة القرار في 14 كانون الأول 1939.

وفقًا للإحصاءات السوفياتية، لم يكن للحرب السوفياتية الفنلندية تأثير سلبي على حجم التجارة الخارجية للاتحاد السوفياتي. بلغ حجم التجارة مع الولايات المتحدة في عام 1939 حوالي 66.1 مليون روبل، وفي عام 1940 ارتفع إلى 95.3 مليون روبل. كما زاد إجمالي حجم التجارة الخارجية السوفياتية - من 271.4 مليون روبل في عام 1939 إلى 485.2 مليون روبل في عام 1940.

سابعًا- قيود على الصادرات إلى الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية:

مع بداية الحرب الباردة، بدأت الولايات المتحدة في تطبيق نوع جديد من العقوبات الاقتصادية ضد الاتحاد السوفياتي وبلدان الكتلة الاشتراكية. كانت تهدف إلى قطع الوصول إلى التقنيات المتقدمة والمنتجات عالية التقنية. في آذار 1948، فرضت وزارة التجارة الأمريكية قيودًا على تصدير المواد والمعدات والأسلحة الاستراتيجية إلى الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية .

في عام 1949، تم تكريس هذه القيود في قانون مراقبة الصادرات.

لتنفيذ التدابير التقييدية، بمبادرة من الولايات المتحدة تم إنشاء اللجنة التنسيقية لمراقبة الصادرات متعددة الأطراف(COCOM) في عام 1949، والتي أشرفت على توريد السلع وتقنيات الدول الغربية الى الاتحاد السوفيتي وحلفائه. ضمت COCOM سبع عشرة دولة (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا، اليابان، بريطانيا، بلجيكا، الدنمارك، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، البرتغال، إسبانيا، تركيا). تعاونت ست دول أخرى مع اللجنة وهي:(النمسا وفنلندا وأيرلندا ونيوزيلندا والسويد وسويسرا) دون أن تكون تمتلك عضوية رسمية في هذه اللجنة.

وضعت اللجنة إستراتيجية سميَّت "التخلف التكنولوجي الخاضع للرقابة"، والتي بموجبها يمكن بيع المعدات والتقنيات للدول الاشتراكية في موعد لا يتجاوز أربع سنوات بعد إنتاجها المتسلسل. احتفظت COCOMبثلاث قوائم للسلع والتقنيات: الأولى، حظر كامل على الصادرات؛ والثانية منع الصادرات بكميات محدودة؛ والثالثة دون قيود على الصادرات، ولكن مع التحكم في استخدامها النهائي .

يمكن لأي دولة عضو في اللجنة الاعتراض على عملية بيع اقترحها عضو آخر في اللجنة. توقفت شركة KOCOM عن العمل في عام 1994.

إن أسوأ حالة انتهاك وخرق القيود التي فرضتها COCOM كانت عمليات البيع في 1982-1984 التي قامت بها شركة توشيبا Toshiba اليابانية وشركة غروبين كونسبيرغ Kongsberg Gruppen النرويجية لآلات الطحن المبرمجة .

فبفضل مساعدتهم، تمكنت الصناعة السوفياتية من إنشاء نوع جديد من الشفرات للغواصات، مما قلل بشكل كبير من مستوى الضوضاء، وبالتالي القدرة على اكتشاف الغواصات من قبل العدو.

ثامنًا- قانون المساعدة والمراقبة الدفاعية المتبادلة:

في عام 1951، شددت الولايات المتحدة القيود الاقتصادية على الصادرات إلى الدول الاشتراكية ارتباطا بالحرب الكورية (1950-1953)، حيث دعم الاتحاد السوفيتي كوريا الشمالية (كوريا الديمقراطية)، ودعمت الدول الغربية كوريا الجنوبية.

في نفس العام، أنهت الولايات المتحدة اتفاقية التجارة لعام 1937 مع الحكومة السوفياتية، وجرّدت الاتحاد السوفياتي من معاملة الدولة الأكثر تفضيلًا .

نتيجة لذلك، زادت التعريفات الجمركية على البضائع السوفياتية بحوالي 4.6 نقاط مقارنة بمستوى الضرائب على البضائع في البلدان الأخرى .

أقر الكونجرس الأمريكي قانون مراقبة المساعدة الدفاعية المتبادلة. وفقًا لهذه الوثيقة، كان يمكن للولايات المتحدة أن ترفض الدعم الاقتصادي (على سبيل المثال، إلغاء معاملة الدولة الأكثر تفضيلًا في التجارة) لأي دولة لا تنضم إلى الحظر المفروض على الاتحاد السوفياتي والدول "الواقعة تحت نفوذه" أو تواصل تزويده بالسلع الاستراتيجية. ومع ذلك، وتحت ضغط من حلفائها الأوروبيين، أدخلت الولايات المتحدة العديد من التعديلات والاستثناءات على هذا القانون، مما أدى إلى حقيقة أن القانون لم ينجح بالفعل.

تشير الإحصاءات إلى أنه منذ عام 1947، بدأ حجم التجارة السوفياتية الأمريكية في الانخفاض بشكل حاد .

في عام 1946 بلغ 303.9 ملايين روبل، في 1947 بلغ حوالي 170 مليون روبل، وفي 1948، بلغ 119 مليون روبل. يذكر إلى أنَّه في العام 1951، انخفض هذا الرقم إلى 24.3 مليون روبل، في عام 1952 - إلى 16.2 مليون روبل، ولم يبدأ النمو البطيء إلا في عام 1955، وبلغ 100 مليون روبل .

تم التغلب على ذلك فقط في عام 1964 في نفس السنوات، نما حجم التجارة الخارجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مع "البلدان الرأسمالية الصناعية" في الغرب ككل، بعد أن شهد انخفاضًا طفيفًا فقط في 1949-1951 .

في عام 1947، بلغ 459.1 مليون روبل، وفي 1948 - 679 مليون روبل، وفي 1949 - 565.8 مليون روبل، وفي 1951 - 576.8 مليون روبل، وفي 1952 بالفعل 734.5 مليون روبل.

تاسعًا- حظر الناتو توريد الأنابيب ذات القطر الكبير المخصصة لخط أنابيب دروجبا:

من عام 1955 إلى عام 1965، زاد الاتحاد السوفياتي صادراته من المنتجات البترولية عشرة أضعاف تقريبًا. في عام 1959، في براغ، وقّع قادة الدول الأعضاء في مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، والمجر، وتشيكوسلوفاكيا، وبولندا، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية) اتفاقية لبناء خط أنابيب النفط دروجبا، الذي كان من المفترض أن يربط اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والدول الاشتراكية .

بدأ البناء في عام 1960 واكتمل في عام 1964، وتم توسيع نظام خطوط الأنابيب في عام 1969، وفي عام 1974 تم بناء السلسلة الثانية .

في وقت لاحق، في أوائل السبعينيات، تم استخدام نظام خط أنابيب دروجبا لتصدير النفط والغاز السوفياتي إلى الدول الرأسمالية، في المقام الأول إلى ألمانيا الغربية. كانت إحدى المشكلات أثناء البناء هي نقص الأنابيب المحلية ذات القطر الكبير وانخفاض جودتها، والتي بدأ إنتاجها للتو في الاتحاد السوفيتي. لذلك، نظم الاتحاد السوفياتي عمليات شراء لمثل هذه الأنابيب في أوروبا الغربية. في تشرين الأول 1962، وقعت ثلاث شركات ألمانية كبيرة وهي مانيسمان (Mannesmann)، وهويش (Hoesch)، وفويونيكس رينروهر Phoenix-Rhein Rohrعقدًا لتسليمها إلى الاتحاد السوفياتي. أيضًا، تم إجراء طلبات مماثلة في إيطاليا ودول أوروبا الغربية الأخرى.

اعتبرت الولايات المتحدة التقدم النشط لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في سوق النفط والغاز بمثابة "تهديد عسكري ".

ولمعارضة بناء خط أنابيب النفط، نظمت الإدارة الأمريكية ضغوطًا على حلفائها في الناتو من خلال هيكلية سميت بلجنة المستشارين الاقتصاديين للحلف. في تشرين الثاني 1962، تمت الموافقة على مشروع الحظر الذي أعدته الولايات المتحدة على توريد الأنابيب ذات القطر الكبير إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من قبل مجلس شمال الأطلسي التابع لحلف شمال الأطلسي (13 من أصل 15 دولة عضو). في الوقت نفسه، كان الحظر عبارة عن توصية.

في البداية، مزقت ألمانيا وفرنسا اتفاقياتهما لتزويد الاتحاد السوفياتي بأنابيب 40 بوصة، مما أخَّر بناء خط الأنابيب لمدة عام واحد .

تم بناء المرحلة الأولى من "دروجبا" من الأنابيب المنتجة في الاتحاد السوفياتي. في وقت لاحق، تحت ضغط من الشركات الأوروبية، تم رفع الحظر المفروض على توريد الأنابيب ذات القطر الكبير إلى الاتحاد السوفياتي بالكامل .

في شباط 1970 وقع كارل شيلر، وزير الاقتصاد في جمهورية ألمانيا الاتحادية، ونيكولاي باتوليشيف، وزير التجارة الخارجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، عقدًا لتوريد الغاز الطبيعي السوفيتي إلى ألمانيا الغربية - حوالي 3 مليارات متر مكعب سنويا .

من جانبها، دفعت ألمانيا، من خلال مانسمان، ثمن الوقود المستلم من خلال تسليم 1.2 مليون طن من الأنابيب ذات القطر الكبير اللازمة لبناء خط أنابيب الغاز. بدأ تسليم ما ورد في العقد من بنود في 1 تشرين الأول 1973.

عاشرًا- تعديل جاكسون-فانيك لقانون التجارة الأمريكي:

في عام 1974، تم النظر في قانون التجارة في مجلسي البرلمان الأمريكي.

بمبادرة من السناتور هنري جاكسون وعضو مجلس النواب تشارلز فانيك، تم تعديل القانون لإلغاء معاملة الدولة الأكثر تفضيلاً في التجارة، فضلاً عن توفير القروض وضمانات الائتمان للبلدان التي تقيد حق مواطنيها في الهجرة. بالإضافة إلى ذلك، نص التعديل على تطبيق التعريفات التمييزية على السلع المستوردة إلى الولايات المتحدة من البلدان ذات الاقتصادات التي لا تعتمد اقتصاد السوق.

كان السبب في إدخال هذه التدابير هو المرسوم الصادر عن هيئة رئاسة مجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في 3 آب 1972، والذي نصّ على أن المواطنين المغادرين للإقامة الدائمة في الخارج والحاصلين على تعليم عالٍ، يتعين عليهم أن يعوضوا الدولة عن تكاليف تعليمهم في الجامعات .

قوبل هذا الإجراء بأكبر مقاومة بين النشطاء اليهود السوفيات الذين دافعوا عن حرية الهجرة إلى إسرائيل. دخل قانون التجارة حيز التنفيذ بعد أن وقعه الرئيس الأمريكي جيرالد فورد في 3 كانون الثاني 1975 .

تم تضمين التعديل في الوثيقة 2432 باعتباره قانون ("حرية الهجرة في العلاقات بين الشرق والغرب") . ف بالإضافة إلى الاتحاد السوفياتي، أثرت العقوبات أيضًا على الصين وفيتنام وألبانيا.

منذ عام 1988، تم فرض حظر على تعديل جاكسون-فانيك فيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي، حول ضرورة التصريح عن الهجرة الحرة من الاتحاد السوفياتي. في عام 2002، اعترفت الولايات المتحدة رسميًا بالاتحاد الروسي باعتباره "دولة ذات نظام يعتمد اقتصاد السوق ."

في 21 تشرين الثاني 2012، تم إلغاء تعديل جاكسون-فانيك رسميًا فيما يتعلق بروسيا من قبل الكونجرس الأمريكي. وفي الوقت نفسه، فإن البلدان الأخرى التي كان وضع حقوق الإنسان فيها أسوأ بشكل واضح مما كانت عليه في الاتحاد السوفياتي (على سبيل المثال، تشيلي في عهد بنوشيه، حيث تم إنشاء نظام دكتاتوري شرس بدعم من الولايات المتحدة) لم تكن خاضعة لأي قيود. وتمت التجارة معهم دون أي عقبات.

وفقًا للإحصاءات السوفياتية، بلغ حجم التجارة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في عام 1975 حوالي 1.6 مليار روبل، وفي عام 1976 - 2.2 مليار روبل، وفي عام 1977 - 1.5 مليار روبل.

أحد عشر- "حظر الحبوب" الأمريكي:

في عام 1975، تم توقيع اتفاقية طويلة الأمد بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، تعهدت بموجبها الولايات المتحدة بتزويد الاتحاد السوفيتي بـ 8 ملايين طن من الحبوب. في عام 1979، سمحت وزارة الزراعة الأمريكية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ببيع 17 مليون طن من الحبوب الفائضة عن هذا المعيار في عام 1980 .

في 4 كانون الثاني 1980، رداً على الغزو السوفياتي لأفغانستان في 25 كانون الأول 1979، أعلن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر إنهاء عقد الحبوب لتوريد 17 مليون طن. ووعد بأن تشتري الدولة الحبوب المخصصة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من المزارعين الأمريكيين بأسعار السوق، وبعد ذلك سيتم إرسال فائضها إلى البلدان الفقيرة وإنتاج الوقود الحيوي. بالإضافة إلى القيود المفروضة على بيع الحبوب، في كانون الثاني 1980، تم إيقاف إصدار تراخيص بيع التقنيات العالية إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وتم تقييد تصدير البضائع الأمريكية، وتجميد جميع الفعاليات الثقافية والاقتصادية المشتركة، كما تم تجميد ومنع السفن السوفييتية من الصيد في مياه الولايات المتحدة.

وبحسب باحثين أميركيين، فإن حظر الحبوب لم يحقق هدفه. استحوذ الاتحاد السوفياتي على الحبوب من الأرجنتين وكندا وإسبانيا وأستراليا، والتي لم تدعم موقف الولايات المتحدة. في الوقت نفسه، أنفقت الحكومة الأمريكية أكثر من ملياري دولار لشراء منتجات مزارعيها .في نيسان 1981، أعلن الرئيس الأمريكي الجديد رونالد ريغان رفع الحظر.

مع وصول رونالد ريغان إلى السلطة في الولايات المتحدة في عام 1981، أصبحت الحرب الاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي ذات طابع نظامي. تم وضع مهمة تقضي بمنع تصدير النفط والغاز السوفياتي إلى أوروبا، حيث فرض الأمريكيون حظرا على توريد المعدات اللازمة لبناء خطوط أنابيب النفط والغاز. ومع ذلك، فإن الأوروبيين، الذين كانوا بحاجة إلى موارد الطاقة السوفياتية، لم يدعموا الدول، التي سمحت بإكمال خط أنابيب الغاز أورينغوي-بوماري-أوزجورود. لكن أميركا وجدت على الفور سبباً جديداً: ففي عام 1983، أسقطت الدفاعات الجوية السوفياتية طائرة ركاب كورية جنوبية حلقت في المجال الجوي للبلاد بالقرب من سخالين. في اليوم التالي، حظرت إدارة الطيران الفيدرالية الأمريكية، "لصالح السلامة"، رحلات الطائرات الأمريكية فوق أراضي الاتحاد السوفياتي. ومع ذلك، بعد شهرين فقط، وبسبب احتجاجات شركات الطيران التي كانت تعاني من خسائر فادحة، تم رفع الحظر.

اثنا عشر- مقاطعة أولمبياد موسكو:

في 20 كانون الثاني 1980، أعلن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر مقاطعة الألعاب الأولمبية الصيفية في موسكو (19 تموز - 3 آب 1980) ردًا على دخول القوات السوفياتية إلى أفغانستان في كانون الأول 1979.

في 26 كانون الثاني، تمت الموافقة على هذا القرار من قبل اللجنة الأولمبية الوطنية الأمريكية. وفي ربيع العام نفسه، دعت السلطات الأمريكية إلى دعم هذا القرار من جانب حلفائها في الناتو، فضلاً عن الدول الأخرى .

في المجموع، شاركت 61 دولة من بين المدعوين في المقاطعة، من بينها ألمانيا الغربية، واليابان، والصين، وكندا، والنرويج، والأرجنتين، إلخ.

قام رياضيون من عدد من الدول بأداء رياضاتهم تحت أعلام لجانهم الأولمبية الوطنية أو تحت علم اللجنة الأولمبية الدولية (أستراليا، إسبانيا، الدنمارك، إلخ).

في الولايات المتحدة، في فيلادلفيا، في 16-17 تموز 1980، أقيمت ما يسمى ألعاب المقاطعة الأولمبية، شارك فيها رياضيون من 29 دولة كانت قد رفضت المشاركة في ألعاب موسكو. وردا على ذلك، قاطع الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الاشتراكي دورة الألعاب الأولمبية الصيفية لعام 1984 في لوس أنجلوس (الولايات المتحدة الأمريكية).

بدمج الضغط الاقتصادي مع سباق التسلح المتضخم، الذي كان مدمرا بشكل متزايد للميزانية السوفياتية، أضعفت السلطات الأمريكية الاتحاد السوفياتي، لكنها لم تستطع حثه على تقديم أي تنازلات. تم

توجيه الضربة الحاسمة للنظام السوفياتي من الداخل، على الرغم من أن الأمريكيين ما زالوا ينسبون هذه الميزة لأنفسهم.

ثلاث عشر- حقبة جديدة من العقوبات:

في أوائل التسعينيات، انهار الاتحاد السوفياتي، وأصبحت الولايات المتحدة مؤقتًا القوَّة المهيمنة بلا منازع في العالم. وعلى الرغم من ذلك، تم استخدام العقوبات بشكل متزايد - خاصة من قبل الأمم المتحدة، التي فرضت خلال 10 سنوات حظر، أكثر بكثير مما كانت عليه في جميع السَّنوات السابقة. المثال الأول كان فرض العقوبات على العراق الذي احتل الكويت عام 1990. ولم تعترض روسيا هذه المرة، لكن العقوبات لم تتمكن من التأثير على نظام صدام حسين: على الرغم من انخفاض مستويات المعيشة، إلَّا أنَّ غالبية العراقيين استمروا بتأييد نظامه. كما فشلت العقوبات في وقف الحروب الأهلية في ليبيريا والصومال وسيراليون أو وقف القمع في السلفادور وغواتيمالا. وفقط العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على هايتي في عام 1991 إثر انقلاب عسكري آخر تبين أنها كانت ناجحة. وبعد ثلاث سنوات، أعاد الجيش السلطة إلى الرئيس المخلوع جان برتران أريستيد، ولكن سرعان ما أصبح غارقًا في الفساد وتمت الإطاحة به مرة أخرى.

في عام 1991، اندلعت الحرب الأهلية في يوغوسلافيا، والتي ألقى الغرب باللوم فيها على الفور على واحد فقط من المشاركين وهم الصرب. تم فرض عقوبات من الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على صربيا، حيث لم تحظر توريد الأسلحة فحسب، بل أيضًا كل السلع. ونتيجة لذلك، انخفض مستوى المعيشة في البلاد بشكل خطير؛ ولم يساهم ذلك في سقوط النظام، لكن كان على الصرب أن يتخلوا عن استقلال جيوبهم وبعض المناطق في كرواتيا والبوسنة. وفي عام 1992، فرضت الأمم المتحدة عقوبات على ليبيا، التي أُدينت بتفجير طائرة أمريكية فوق بلدة لوكربي الأسكتلندية قبل أربع سنوات، مما أسفر عن مقتل 270 شخصًا. وعلى الرغم من عدم إثبات ذنب الليبيين بشكل واضح، فقد حُرمت البلاد من حق تصدير النفط، مصدر دخلها الرئيسي. وفي عام 1999، وافق الزعيم الليبي معمر القذافي على تسليم اثنين من المشتبه بهم في التفجيرات ودفع مبلغ 10 ملايين دولار لعائلات كل ضحية مقابل رفع العقوبات، ولكن لم يتم رفعها إلا في عام 2003.

وفي عام 1993، فرضت الأمم المتحدة نفسها عقوبات على كوريا الشمالية، التي شاركت في إنتاج الأسلحة النووية. وهي لا تزال سارية المفعول، وكذلك العقوبات الدولية التي فرضت في الألفية الجديدة على أفغانستان وإيران والعراق والسودان، المتهمة بدعم الإرهاب. ويحظر بيع الأسلحة والمنتجات العسكرية الأخرى لهذه الدول، كما تخضع أصولها في بنوك الدول الأخرى للتجميد. وعلى الرغم من كل نطاق العقوبات

التي تفرضها الأمم المتحدة، فإن الولايات المتحدة، التي عادة ما تكون المبادر الرئيسي لهذه العقوبات، بدأت تفرض عقوباتها الخاصة على نحو متزايد. وعلى هذا فقد طالبوا في عام 1996 كولومبيا، حليفتهم القديمة، بوقف تهريب الكوكايين، وفي عام 1998، طالبوا يوغوسلافيا بوقف العمليات ضد الانفصاليين الألبان في كوسوفو. وفي كلتا الحالتين، لم تساعد العقوبات، لكنها في الحالة الثانية أصبحت مقدِّمة لعملية عسكرية قامت بها الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، والتي مكَّنت في نهاية المطاف من وضع نظام موالي للغرب في السلطة.

وبالنظر إلى الأمريكيين، بدأت الدول الأخرى في اللجوء إلى العقوبات بشكل أكثر نشاطًا. على سبيل المثال، فرضت اليونان حظراً تجارياً على مقدونيا في عام 1994، مطالبة إياها بتغيير اسم البلاد (الآن مقدونيا الشمالية)، وأعلنت تركيا في عام 1998 مقاطعة إيطاليا حتى تقوم بتسليم زعيم الإقليم الكردي. الثوار عبد الله أوجلان. كما فرضت روسيا عقوبات على لاتفيا وكازاخستان وتركمانستان وجمهوريات أخرى انتهكت فيها حقوق السكان الناطقين بالروسية. إلَّا أنَّ ذلك لم يؤد إلى أية نتائج ملموسة. في ذلك الوقت، في التسعينيات، نشأ الرأي القائل بأنَّ الشيء الوحيد الذي يجب الخوف منهم هو العقوبات التي تضعها الولايات المتحدة وحلفائها. اليوم، يتغيَّر الكثير في العالم - ربما تصبح هذه الصورة النمطية أيضًا شيئًا من الماضي.

أربع عشر- التدخل العسكري في أفغانستان:

ردت الدول الغربية على دخول القوات السوفييتية إلى أفغانستان في كانون الأول 1979 بفرض عقوبات اقتصادية، بما في ذلك فرض حظر على بيع الحبوب من الولايات المتحدة وكندا إلى الاتحاد السوفياتي. ومع ذلك، فقد فشل هذا في تقويض الاقتصاد السوفياتي المكتفي ذاتيًا، قررت الولايات المتحدة التصرف "بشكل غير متماثل" - لتعطيل الألعاب الأولمبية المقرر إجراؤها في تموز 1980 في موسكو. وعارضت اللجنة الأولمبية الدولية نقل الألعاب الأولمبية إلى مكان آخر، قائلة إنَّ الرياضة خارج نطاق السياسة. ثم بدأ الأمريكيون بالضغط على اللجان الأولمبية لدولهم التابعة، ولهذا السبب أعلنت 64 دولة عدم مشاركتها في الألعاب. صحيح أن البعض منهم، بما في ذلك إنجلترا وفرنسا، سمحوا للجانهم الأولمبية بإرسال رياضيين إلى موسكو. أقيم المهرجان الرياضي، وفي عام 1984 قاطع الاتحاد السوفياتي الألعاب الأولمبية في لوس أنجلوس احتجاجًا على الغزو الأمريكي لغرينادا.

خمسة عشر- حصار العراق:

بدأت مرحلة جديدة من العقوبات بعد غزو العراق للكويت في آب 1990. وطالب قرار الأمم المتحدة رقم 661 جميع دول العالم بوقف التجارة مع العراق حتى يسحب قواته من الكويت وتعوضه عن الأضرار.

عندما تم تحرير الكويت من قبل التحالف الدولي في العام التالي، لم يتم رفع العقوبات، خلافا للتوقعات: الآن صار مطلوبًا من العراق القضاء على أسلحة الدمار الشامل، وعدم تصديق ادعاءات السلطات العراقية بأنها لا تملك مثل هذه الأسلحة. سمح قرار الأمم المتحدة الجديد رقم 687 بتزويد العراق بكميات محدودة فقط من الأدوية والأغذية مقابل النفط. ونتيجة لذلك، انخفضت صادرات العراق من النفط ستة أضعاف، وتم دفع 25% من الإيرادات المتبقية إلى الكويت. وانخفض دخل الفرد ثمانية أضعاف، وتوفي عدة آلاف من المواطنين (معظمهم من الأطفال) بسبب الجوع ونقص الأدوية، مما تسبب في احتجاجات في العالم وفي الأمم المتحدة نفسها. ولم يتم رفع العقوبات المفروضة على البلاد إلا في عام 2003 بعد احتلالها من قبل الأمريكيين وحلفائهم. ودفع العراق تعويضات للكويت حتى عام 2022.

ست عشر- ضد روسيا:

في عام 2015، قال باراك أوباما إنه بفضل العقوبات الأمريكية، "تمزق الاقتصاد الروسي إلى أشلاء"؛ في عام 2022، أكد جو بايدن للجميع أنَّ الروبل "تحول إلى ركام" أصبح الدولار الواحد يساوي "200 روبل روسي". في كلتا الحالتين ظهر أنَّ هناك كان مبالغات واضحة

وعلى الرغم من إعلان روسيا "شريكاً" للولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، إلا أن العقوبات المفروضة عليها ظلت قائمة. وسرعان ما تم إضافة جديدة، وبالفعل في عام 1991، تم فرض حظر على توريد الأنظمة الإلكترونية والألياف الضوئية ومعدات الطيران والمحركات النفاثة وغيرها من السلع ذات الاستخدام المزدوج إلى الاتحاد الروسي. في عام 2012، بدأت جولة جديدة من العقوبات تتكشف، والتي ارتبطت بعدم رضا الولايات المتحدة عن سياسة روسيا المستقلة. فرض قانون ماغنيتسكي، الذي أقره الكونجرس، عقوبات على المسؤولين الروس الذين، وفقا للولايات المتحدة، مذنبون بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وفي عام 2016، أكسب الرئيس باراك أوباما القانون وضعية كونية شاملة، مما سمح للسلطات الأمريكية بفرض عقوبات في جميع أنحاء العالم ضد أي شخص تعتبره لا يتناسب مع سياستها وتوجهاتها.

بدأ فرض عقوبات أكبر بعد إعادة توحيد شبه جزيرة القرم مع روسيا. وكانت الحزمة الأولى التي تم تبنيها في نيسان 2014 تهدف إلى "منع دخول الأفراد المسؤولين عن أعمال تقوض السلامة الإقليمية لأوكرانيا". وبالإضافة إلى الولايات المتحدة، تم دعم هذه العقوبات من قبل دول الاتحاد الأوروبي وكندا وأستراليا ونيوزيلندا. وعندما لم يكن للعقوبات أي تأثير، تم اعتماد الحزمة الثانية من تدابير العقوبات، الموجهة ليس فقط ضد الأفراد، ولكن أيضًا ضد 17 شركة، تتعلق في المقام الأول بالمجمع الصناعي العسكري. وفي الوقت نفسه، لم يكن الاتحاد الأوروبي، الذي حصل على فوائد كبيرة من التجارة مع روسيا، يميل إلى تشديد

نظام العقوبات، مشيراً إلى أنه "يظل مستعداً للتراجع عن قراراته وإعادة التعامل مع روسيا عندما تبدأ بنشاط وبشكل لا لبس فيه المساهمة في البحث عن حل للأزمة الأوكرانية".

لقد تغير الكثير بعد تحطم طائرة بوينغ 777 الماليزية في منطقة الصراع في دونباس في تموز 2014، والذي تم إلقاء اللوم فيها على روسيا على الفور. ووسع الاتحاد الأوروبي العقوبات لتشمل 15 فردا آخرا، و18 كيانا قانونيا، من بينهم أكبر الشركات والبنوك الروسية. وبعد إبرام اتفاقيات مينسك، دار حديث في أوروبا عن تخفيف العقوبات، وهو ما لم يكن في مصلحة الولايات المتحدة. ورغم أن الرئيس أوباما قال في كانون الثاني 2015 إن العقوبات "مزقت الاقتصاد الروسي إلى أشلاء"، فإن المسؤولين الأميركيين كانوا يعلمون أنَّ الأمر لم يكن كذلك. ومن أجل الحفاظ على ضغوط العقوبات وتشديدها، استغلوا أي حدث تقريباً ـ ليس فقط في روسيا، بل وأيضاً خارج حدودها.

فبعد الانتخابات الرئاسية عام 2016 في الولايات المتحدة، اندلعت فضيحة أحاطت بـ "القراصنة الروس" الذين زُعم أنهم ساعدوا الجمهوري دونالد ترامب على الفوز. الاتهامات الكاذبة (كما تبين لاحقًا) لم تكبِّل يدي الرئيس الجديد فحسب، بل مكَّنت أيضًا من فرض عقوبات على 13 مسؤولًا وشركة روسية أخرى في ربيع العام المقبل.

تم تقديم سبب جديد للعقوبات من خلال "قضية سكريبال" - محاولة تسميم ضابط المخابرات العسكرية الهارب سيرجي سكريبال وابنته، التي كانت تعيش في المملكة المتحدة، بسم غير معروف في آذار 2018، والتي اتهمت بها الخدمات الخاصة الروسية على الفور من المشاركة. وبهذه الذريعة، فرضت الولايات المتحدة في آب الماضي عقوبات على شركات الفضاء والدفاع الروسية، وطردت نحو 150 دبلوماسيا روسيا من أوروبا وأميركا.

في عام 2020، أصبح خط أنابيب الغاز "نورد ستريم 2" ضحية جديدة للعقوبات: فقد سعت الولايات المتحدة وحلفاؤها لجعل مسألة بنائه ومدِّه أمرًا صعبا بكل الطرق الممكنة، وبعد بدء العملية الروسية الخاصة في أوكرانيا، تم إغلاق المشروع. وسرعان ما وصلت العقوبات إلى نطاق غير مسبوق في التاريخ، مما أدى إلى انقطاع جميع العلاقات بين روسيا والدول الغربية.

ب- هل تنجح العقوبات؟

يثبت التحليل الإحصائي أن العقوبات الاقتصادية نادراً ما تحقق هدفها، فهي تضر بمن يفرضها.

تم التوصل إلى هذا الاستنتاج في دراسة مشتركة أجراها أكبر خبير في مجال العقوبات، الأستاذ في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي في واشنطن، غاري كلايد هوفباور.

تم نشر كتاب هوفباور وآخرين، تحت عنوان:" إعادة النظر في العقوبات الاقتصادية" Economic Sanctions Reconsidered)، لأول مرة في عام 1985، ولكن غالبا ما يتم الاستشهاد به في طبعة عام 2007 التي تمت مراجعتها وتوسيعها وإضافة مواد إليها. ويشير إليها كل من يدرس ويبحث في دور العقوبات في الاقتصاد العالمي الحديث وكيف أصبحت أداة لفرض إرادة الغرب على بقية العالم.

أولاً- "العلاج الصعب"

بالنظر إلى 204 حالات من العقوبات المطبقة بعد الحرب العالمية الأولى، توصل مؤلفو الكتاب إلى نتيجة مثيرة للاهتمام: الغالبية العظمى من العقوبات (أكثر من 90%) فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها، وفي أغلب الأحيان بتحريض من الولايات المتحدة، أو فرضتها الولايات المتحدة نفسها.

لفترة طويلة، تم القيام بذلك تحت ستار المنظمات الدولية مثل عصبة الأمم والأمم المتحدة، وبدأها الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون. وفي حديثه في إنديانابوليس عام 1919، قال: "طبّق إجراءات اقتصادية وسلمية وهادئة ومميتة، ولن يكون استخدام القوة ضروريًا. هذا عقار "ترياق" رهيب - فهو لا يقتل أي شخص خارج الدولة المقاطعة، لكنه يخلق ضغطًا، في رأيي، لا يمكن لأي دولة حديثة أن تتحمله."

العقوبات، كما عرّفها هوفباور، هي "إجراءات حكومية متعمدة لإنهاء (أو التهديد بإنهاء) العلاقات التجارية أو المالية القائمة مع دولة ما لأغراض سياسية". يتم تطبيق العقوبات عندما يكون الضغط الدبلوماسي عاجزًا، وقد تكون العملية العسكرية مكلفة للغاية، سواء بسبب الخسائر الكبيرة أو لأسباب مالية. ولكي يحققوا هدفهم أي العقوبات، يجب أن تكون البلدان التي تقدمهم قوية اقتصاديا وسياسيا. وإلا فإن العقوبات قد لا يتم ملاحظتها ببساطة، مثلما لم تلاحظ بريطانيا العظمى العقوبات التي فرضتها عليها إسبانيا عام 1960 بسبب جبل طارق.

ومع ذلك، غالباً ما يتم فرض العقوبات دون غرض عملي، وهو إرضاء الدول الحليفة أو ناخبيها. في الولايات المتحدة، وفقًا للمؤلفين، "يجبر النظام السياسي الرؤساء على التهويل بموقفهم تجاه تصرفات الدول الأخرى" ويجب عليهم إظهار تصميمهم، خاصة قبل الانتخابات. وهذه هي الطريقة التي فرضت بها الولايات المتحدة وحلفاؤها عقوبات مدوية، ولكنها تكاد تكون غير فعّالة، ضد الصين بعد قمع المتظاهرين في ميدان تيان ميني عام 1989، أو ضد بورما (ميانمار) بعد الانقلاب العسكري في عام 1988.

ثانيًا- أهداف العقوبات:

ويحدد الكتاب خمسة أهداف محتملة للعقوبات، مع التنبيه إلى أنه في بعض الأحيان يتم تحقيق عدة أهداف في وقت واحد. الهدف الأول (43 حالة) هو تغيير سياسة دولة ما في منطقة معينة، خاصة في حالات انتهاكات حقوق الإنسان. وكانت مثل هذه العقوبات تُفرض عادةً على حلفاء الولايات المتحدة -كولومبيا، ونيكاراغوا، وهايتي، وما إلى ذلك- وأدت إلى النجاح، وفقاً للمؤلفين: فبعدها، لم تعد الأنظمة المحلية تمارس القتل والتعذيب بشكل علني.

الهدف الثاني (80 حالة) هو تغيير النظام السياسي. وهنا، أولاً وقبل كل شيء، نتذكر العقوبات المفروضة على صدام حسين في العراق في الفترة 1990-2003. لكن الولايات المتحدة استخدمت هذا الإجراء بشكل خاص ضد الأنظمة اليسارية في أمريكا اللاتينية - فيدل كاسترو في كوبا، وسلفادور الليندي في تشيلي، وهوغو تشافيز في فنزويلا. وكثيراً ما نجح هذا النوع من العقوبات، ولكن فقط بالتحضير لانقلاب عسكري أو عدوان مباشر بالتزامن مع العقوبات. وبدونها، كما تظهر تجربة كوبا أو فنزويلا، لم تحقق العقوبات التأثير المتوقع.

الهدف الثالث (19 حالة) هو وقف الأعمال العدائية. وقد تم فرض مثل هذه العقوبات، على سبيل المثال، أثناء العدوان الإيطالي على إثيوبيا في عام 1935، والحرب الهندية الباكستانية في عام 1971، والغزو التركي لقبرص في عام 1974 (بدون جدوى في جميع الأحوال).

الهدف الرابع (29 حالة) هو تقليص الإمكانات العسكرية لدولة تعتبر منافساً استراتيجياً للولايات المتحدة أو تثير استياءها. وكانت العقوبات تهدف إلى ذلك ضد الاتحاد السوفياتي وروسيا الحديثة، وضد العراق وإيران ويوغوسلافيا، وكذلك ضد الصين الحديثة. ويشمل ذلك أيضًا العقوبات الأمريكية التي تمنع إنشاء أسلحة نووية في دول مثل جنوب إفريقيا والبرازيل وتايوان وباكستان.

الهدف الخامس (33 حالة) هو الرغبة في تحقيق عمل محدد، على سبيل المثال، انسحاب القوات العراقية من الكويت عام 1990. في كثير من الأحيان تم فرض العقوبات لإجبار سلطات بلد معين - النيجر والكاميرون وملاوي وغيرها - على إجراء الانتخابات. كما تم تطبيقها أيضًا على البلدان المشتبه فيها (عادة بدون أدلة واضحة) بأنها "تدعم الإرهاب" - كوبا، وكوريا الشمالية، وسوريا، وإيران، وغيرها.

وبتقسيم جميع حالات العقوبات إلى ناجحة وغير ناجحة، وجد هوفباور وزملاؤه أن العقوبات الأكثر نجاحًا هي تحقيق الهدف الأول (51% نجاح)، والأقل نجاحًا هي الثالثة (21%). وفي المتوسط تصل نسبة نجاح العقوبات إلى 30%، وتكون أكثر فعالية عندما توجه ضد الدول الصديقة (50% نجاح) التي تعتمد

على الغرب سياسياً واقتصادياً. إن العقوبات المفروضة على الدول المعادية تنجح في 19% فقط من الحالات، بل إنها تؤدي في بعض الأحيان إلى تفاقم الوضع. وفي الوقت نفسه، فإنها لم تساعد في التوصل إلى وقف الأعمال العدائية من قبل الدول المعادية ولو مرة واحدة.

ثالثًا- عقوبة على الطموح:

يسرد هوفباور ورفاقه أسباب عدم نجاح العقوبات. أولها هو الافتقار إلى الفرص، وعدم كفاية الجهود، ومعارضة العقوبات التي يفرضها الشركاء الخارجيون أو جماعات الضغط داخل البلاد. والثاني هو تعبئة بلد يخضع للعقوبات، حيث يبدأ سكانه، بدلاً من التخلص من الحاكم الذي يكرهه الغرب، في دعمه أكثر. ومن الأمثلة على ذلك العراق وكوبا وكوريا الشمالية وغيرها. والسبب الثالث هو ظهور حلفاء مؤثرين في البلاد على استعداد للتعويض عن التكاليف من أجل إزعاج الدولة التي تفرض العقوبات. ولهذا السبب، فإن العقوبات الأمريكية على كوبا، التي دعمها الاتحاد السوفياتي، والعقوبات السوفياتية على يوغوسلافيا في الفترة 1948-1955، والتي، على العكس من ذلك، ساعدها الغرب، لم تحقق هدفها.

وقد يكون عدم الرضا التجاري في الداخل والخارج ضارًا بشكل خاص بالعقوبات. وفي عام 1980، تمكن رجال الأعمال من فرض قانون المصالح التجارية على الحكومة البريطانية، والذي يحظر دعم العقوبات الأمريكية التي أضرت بالشركات البريطانية. في الوقت نفسه، رفضت دول أوروبا الغربية دعم العقوبات الأمريكية ضد خطوط أنابيب الغاز السوفيتية في أوروبا (وبفضل ذلك كان لديهم غازًا رخيصًا لسنوات عديدة).

ويقول الكتاب: "إن العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الدولة التي تفرضها هي في الأساس نوع خاص من الضرائب لتمويل أنشطة السياسة الخارجية". ولا أحد يسأل سكان مثل هذا البلد ما إذا كانوا على استعداد لدفع هذه الضريبة، وخاصة عندما تكتسب العقوبات (وخاصة ضد روسيا) أبعادا لا يمكن تصورها، وترتد على أولئك الذين يفرضونها.

إن العقوبات الأكثر فعالية هي تلك الموجهة ضد الدول الصديقة للغرب (50% من الحالات)، والتي تعتمد عليه سياسياً واقتصادياً. ولم تكن العقوبات المفروضة على الدول المعادية للغرب ناجحة إلا في 19% من الحالات. أنظر الجدول أدناه:

نجاح العقوبات الاقتصادية في 1914-2007

أهداف العقوبات	العدد	نسبة النجاح
للتغيير المحدود في السياسة	**43**	**51**
لتغيير النظام السياسي	**80**	**31**

بهدف وقف الأعمال العدائية	**19**	**21**
تخفيض القدرة العسكرية	**29**	**31**
من أجل تحقيق تغييرات سياسية أخرى	**33**	**30**
تحقيق مجمل الهداف أعلاه	**204**	**24**

Gary Clyde Hufbauer, Jeffrey J. Schott, Kimberly Ann Elliott. Economic Sanctions Reconsidered. Washington, 2007. P. 159

رابعًا- تاريخ عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد روسيا فيما يتعلق بأوكرانيا:

بدأ الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات على روسيا فيما يتعلق بالأحداث في أوكرانيا في آذار2014. القرار الذي ينص على أن الاتحاد الأوروبي سوف يستخدم "تدابير الضغط على روسيا" "في حال غياب الانفراج ومعالجة مشكلة شبه جزيرة القرم"، حيث تم اتخاذه في قمة طارئة للاتحاد الأوروبي في السادس من آذار 2014. وفي الوقت نفسه، تم تعليق المفاوضات بشأن نظام الإعفاء من التأشيرات واتفاقية التعاون الأساسية الجديدة. ثم قدم الاتحاد الأوروبي ثلاث مجموعات من العقوبات ضد روسيا: شخصية وقطاعية وما يسمى بحزمة عقوبات القرم. وقررت قمة الاتحاد الأوروبي في آذار 2015 أن القيود المفروضة على روسيا يجب أن تظل سارية حتى تنفيذ اتفاقيات مينسك، دون تحديد ما سيحدث إذا منعت كييف تنفيذها. كان يتم توسيع العقوبات وتمديدها بشكل دوري.

ج- العقوبات المتعلقة بالاعتراف بجمهورية دونيتسك الديمقراطية الشعبية وجمهورية لوغانسك والعملية الخاصة للاتحاد الروسي في أوكرانيا:

أوَّلاً- المسلسل مستمر بلا توقف:

في شباط 2022، بدأ الاتحاد الأوروبي في فرض عقوبات فيما يتعلق باعتراف روسيا باستقلال جمهوريتي لوغانسك ودونيتسك الشعبيتين (أعلنتا الاستقلال في نيسان2014) وبدء عملية روسية خاصة في أوكرانيا.

في 23 شباط، فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على 351 نائبًا في مجلس الدوما للاتحاد الروسي الذين صوتوا لصالح استقلال دونباس (يُمنعون من دخول الاتحاد الأوروبي ويتم تجميد أصولهم). بالإضافة

إلى ذلك، تم إدراج 27 فردًا وكيانًا قانونيًا على القائمة السوداء، بما في ذلك البنوك والمنظمات التي تمول العمليات الروسية في دونباس. كما منع الاتحاد الأوروبي الشركات الأوروبية من التعامل مع الجمهوريتين المستقلتين وقرر فرض عقوبات على الدَّيْن الوطني لروسيا، مما يحد من الوصول إلى رأس المال والأسواق المالية للمجتمع.

في 25 شباط، فيما يتعلق ببدء عملية العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا، وافق الاتحاد الأوروبي على حزمة ثانية من التدابير. وأدرجت 78 روسيا على قائمة العقوبات، من بينهم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ووزير الخارجية سيرغي لافروف (ليسوا ممنوعين من الدخول، لكن إذا تم اكتشاف أصولهم في بنوك الاتحاد الأوروبي فإنهم معرضون للتجميد)، ورئيس الوزراء ميخائيل ميشوستين، نواب الدوما وأعضاء مجلس الأمن الروسي الذين دعموا العملية الخاصة في أوكرانيا. حظر الاتحاد الأوروبي تمويل الدولة للتجارة مع روسيا والاستثمار في الاتحاد الروسي. وقع 64 هيكلًا رئيسيًا في الاتحاد الروسي تحت قيود قطاعية مالية وتكنولوجية.

بالإضافة إلى ذلك، قرر الاتحاد الأوروبي تقييد وصول الحكومة الروسية والبنك المركزي الروسي وبنك ألفا وبن "أوتكريتي" وبنك روسيا وبنك برومسفياز إلى سوق رأس المال الأوروبي اعتبارًا من 12 نيسان. كما تم حظر توريد السلع والتقنيات اللازمة لتكرير النفط. كما أثرت العقوبات على سياسة التأشيرة. في 26 شباط، تم استكمال حزمة العقوبات هذه بحظر عمليات التسليم الجديدة وصيانة الطائرات وتأمينها وأمر بإعادة الطائرات المستأجرة.

وفي 28 شباط، بدأ تطبيق حزمة العقوبات الثالثة. تم تجميد أصول البنك المركزي للاتحاد الروسي. وخضع 26 شخصًا للعقوبات، من بينهم السكرتير الصحفي للرئيس الروسي دميتري بيسكوف، والرئيس التنفيذي لشركة روسنفت إيجور سيتشين، ورئيس شركة ترانسنفت نيكولاي توكاريف، بالإضافة إلى شركة التأمين سوجاز. في 2 آذار، قرر الاتحاد الأوروبي فصل البنوك في تي بي VTB ، وروسيا Rossiya ، وأتوكريتييه Otkritie ، ونويكومبنك Novikombank ،وبروم سفياز وبنك Promsvyazbank و سوفكوم بنك Sovcombank و في إي بي VEB عن نظام الدفع الدولي بين البنوك سويفت SWIFT (دخل حيز التنفيذ في 12 آذار). وفي اليوم نفسه، حظر الاتحاد الأوروبي بيع وتوريد وتصدير الأوراق النقدية المقومة باليورو إلى روسيا، فضلاً عن الاستثمار في المشاريع الممولة بالاشتراك مع صندوق الاستثمار المباشر الروسي، وفرض حظراً على بث سبوتنيك وأر تي/ روسيا اليوم في عام 2018 في الاتحاد الاوروبي. وفي 9 آذار، ضمت النسخة الجديدة 14 من رجال الأعمال وأفراد أسرهم، بالإضافة إلى 146 برلمانياً "صوتوا لصالح

التصديق على اتفاقية الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة بين جمهوريتي روسيا ودونيتسك ولوغانسك الشعبيتين".

كما فرض الاتحاد الأوروبي قيودًا على تصدير تقنيات الملاحة والاتصالات الراديوية البحرية وما إلى ذلك إلى الاتحاد الروسي.

في 15 آذار، بدأ الاتحاد الأوروبي في تطبيق الحزمة الرابعة من التدابير التقييدية. وتم توسيع قائمة العقوبات لتشمل 15 فردًا وتسعة كيانات قانونية، بما في ذلك رومان أبراموفيتش ومدير القناة الأولى قسطنطين إرنست وشركة روست نيفت إيرو Rosneft-Aero، وروسوبورون إكسبورت Rosoboronexport. كما حظر الاتحاد الأوروبي العلاقات التجارية مع 12 شركة روسية تزيد أسهم الدولة فيها عن 50%. وتشمل هذه الشركات الصناعية أوبورونبروم، روستيخ، غازبرومنفت، وكاماز. ومع ذلك، فإن الحظر لم يمتد إلى "المعاملات الضرورية للغاية لشراء أو استيراد أو نقل الوقود الأحفوري، وخاصة الفحم والنفط والغاز الطبيعي، وكذلك التيتانيوم والألمنيوم والنحاس والنيكل والبلاديوم وخام الحديد من أو عبر روسيا إلى الاتحاد الأوروبي". وفي الوقت نفسه، فرض الاتحاد الأوروبي قيودًا على التجارة مع روسيا في سلع الحديد والصلب. كما تم حظر توريد السلع الفاخرة والعطور الفاخرة والكحول والأجهزة المنزلية والملابس (التي تزيد قيمتها عن 300 يورو لكل قطعة) إلى روسيا.

في 8 نيسان 2022، وافق مجلس الاتحاد الأوروبي على الحزمة الخامسة من إجراءات العقوبات ضد روسيا بسبب العملية الخاصة في أوكرانيا. تم فرض حظر على واردات الفحم وأنواع الوقود الأحفوري الصلبة الأخرى من روسيا، ومشاركة شركات من الاتحاد الروسي في المشتريات العامة في الاتحاد الأوروبي، والمعاملات مع عدد من البنوك الروسية الرئيسية. تم حظر تصدير وشبه وسائل التوريد والآلات ومعدات النقل إلى الاتحاد الروسي، ودخول السفن الروسية إلى موانئ الاتحاد الأوروبي، وأنشطة شركات النقل في الاتحاد الأوروبي. كما فرضت قيود على عدد من الأفراد.

في 3 حزيران 2022، اعتمد الاتحاد الأوروبي الحزمة السادسة، التي تضمنت حظرًا مؤجلًا على الإمدادات البحرية من النفط (حتى كانون الأول 2022) والمنتجات النفطية (حتى شباط 2023) من روسيا. يتم توفير استثناءات مؤقتة من الحظر للواردات عبر خطوط الأنابيب لدول الاتحاد الأوروبي التي تعتمد بشكل كبير على الإمدادات من الاتحاد الروسي وليس لديها بدائل. تم فرض حظر على تقديم الخدمات للشركات الروسية في صناعة النفط. بالإضافة إلى ذلك، تم فصل سبيربنك Sberbank، وروس كولخوز بنك Rosselkhozbank، وبنك موسكو الائتماني عن سويفت (اعتبارا من 14 حزيران 2022)، وتم حظر بث

القنوات التلفزيونية الحكومية الروسية روسيا -24 وآر تي آر بلانيتا ومحطة تلفزيون سنتر. أضاف الاتحاد الأوروبي 65 مواطنا روسيا وأوكرانيا و18 كيانا قانونيا إلى قائمة العقوبات.

في 21 تموز، وافق مجلس الاتحاد الأوروبي على الحزمة السابعة من العقوبات ضد روسيا، بما في ذلك حظر الاستيراد المباشر وغير المباشر أو شراء أو نقل الذهب، إذا حدث أو تم تصديره من الاتحاد الروسي. في الوقت نفسه، رفع الاتحاد الأوروبي بعض الحظر المفروض على توريد سلع معينة إلى الاتحاد الروسي، على سبيل المثال، الأغذية والأسمدة، وخدمات الطيران. تم إدراج 54 فردا و10 كيانات قانونية في القائمة السوداء، بما في ذلك روسوترودنيشيستفو Rossotrudnichestvo، والعالم الروسي Russkiy Mir، وصندوق دعم الدبلوماسية العامة الذي يحمل اسم إيه إم. جورتشاكوفا A.M. Gorchakov (تم فرض قيود على مؤسسات الدبلوماسية الثقافية والعامة لأول مرة)، سبيربنك، النائب الأول لرئيس وزراء الاتحاد الروسي أندريه بيلوسوف، عمدة موسكو سيرجي سوبيانين.

ثانيًا- تاريخ العقوبات الأمريكية ضد روسيا فيما يتعلق بأوكرانيا:

في 12 كانون الأول 2023، وسَّعت الولايات المتحدة قائمة العقوبات على الاتحاد الروسي لتشمل 23 فردا وحوالي 240 كيانا قانونيا من روسيا ودول أخرى مرتبطة، وفقا للسلطات الأمريكية، بالمجمع الصناعي العسكري وقطاع الطاقة وصناعة التعدين في الاتحاد الروسي.

ثالثًا- نظام متعدد المستويات للعقوبات:

بدأت واشنطن في فرض عقوبات ضد روسيا في آذار 2014، مبررة ضرورتها "بدخول شبه جزيرة القرم إلى الاتحاد الروسي والصراع في جنوب شرق أوكرانيا. "لقد استندت إلى مراسيم الرئيس باراك أوباما والقوانين المعتمدة في نفس العام" بشأن دعم السيادة والنزاهة والديمقراطية والاستقرار الاقتصادي في أوكرانيا "و"دعم حرية أوكرانيا". وفقا لهذه الوثائق، تم فرض نظام متعدد المستويات من العقوبات على روسيا.

وتشمل العقوبات الشخصية فرض قيود على التأشيرات وحظر ممتلكات وحسابات الأفراد والكيانات القانونية المدرجين على القائمة السوداء. ويحظر على المواطنين والشركات الأمريكية التعامل معهم. تنطبق القيود التجارية على تصدير المواد والتكنولوجيا وإعادة تصديرها ونقلها، وتنطبق تلقائيًا على الشركات التي يمتلك فيها فرد أو شركة أو أكثر مدرجين في قائمة العقوبات 50 بالمائة أو أكثر.

وتؤثر العقوبات القطاعية على قطاعات رئيسية في الاقتصاد الروسي مثل المالية والطاقة والدفاع والتعدين والمعادن. وتشمل القيود المفروضة على تقديم القروض وتقديم الخدمات الاستثمارية، وحظر توريد الأسلحة والمعدات العسكرية والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج، فضلا عن المعدات والتقنيات ذات

التقنية العالية (على وجه الخصوص، للاستخدام في التنقيب عن النفط واستخراج النفط). مشاريع الإنتاج في مناطق أعماق البحار، على الجرف القطبي الشمالي وفي التكوينات الصخرية). تنطبق جميع القيود أيضًا على الشركات التي يمتلك فيها المدرجين في القائمة "القطاعية" 50 بالمائة أو أكثر.

وتحظر ما يسمى بعقوبات القرم استيراد أو تصدير السلع أو الخدمات أو التكنولوجيا من وإلى شبه جزيرة القرم، فضلا عن الاستثمار في المنطقة من قبل المواطنين الأمريكيين.

وفي وقت لاحق، تم توسيع وتشديد العقوبات ضد الاتحاد الروسي في ظل الإدارات التالية لدونالد ترامب وجو بايدن. وبالتالي، فإن قانون مكافحة أعداء أمريكا من خلال العقوبات كاتسا(CAATSA) ، الذي تم اعتماده في آب 2017، شرَّع القيود الحالية وأدخل قيودًا إضافية. وعلى وجه الخصوص، أدى القانون إلى تعقيد عملية الحصول على القروض من قبل الشركات الروسية وعمل شركات الدفاع والطاقة، كما وسع العقوبات لتشمل الأفراد والكيانات القانونية من دول ثالثة التي تتعاون مع شركات من روسيا أو تستثمر في مشاريع بمشاركة روسية أكثر. من 33%. إضافة إلى ذلك، حرم القانون الرئيس الأميركي من حق تخفيف العقوبات ورفعها دون موافقة الكونغرس. وتقع مسؤولية تنفيذ العقوبات على عاتق وزارتي الخزانة والتجارة (بالتنسيق مع وزارة الخارجية).

رابعًا- العقوبات التي تم فرضها في 2014-2021:

تم نشر قائمة العقوبات الأولى في 17 آذار 2014. في نيسان 2014، أعلنت وزارة الخارجية تعليق العديد من المشاريع المخطط لها في إطار اللجنة الرئاسية للتعاون الأمريكي الروسي، بما في ذلك على الجبهة العسكرية. أعلنت ناسا عن تجميد التعاون مع روسكوزموس (لم تتأثر محطة الفضاء الدولية)، ووزارة الطاقة - مع روساتوم. تم تعليق المشاورات مع روسيا في مجال الدفاع الصاروخي.

قبل بدء العملية العسكرية الخاصة SVO في شباط 2022، تم توسيع قوائم العقوبات 23 مرة وتضمنت حوالي 200 فرد و450 كيانًا قانونيًا - هؤلاء هم السياسيون الروس وموظفو الخدمة المدنية والشركات والبنوك الروسية، بالإضافة إلى قادة مجلسي الشعب في دونيتسك ولوغانسك. وجمهوريات دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين (DPR وLPR) وهياكلها وأشخاص من دائرة الرئيس الأوكراني السابق فيكتور يانوكوفيتش. على وجه الخصوص، تعرضت للعقوبات سبيربنك، وفنيشيكونومبانك، وجازبرومبانك، وفي تي بي VTB، وروسيلخوزبانك، وبرومسفيزبانك، بالإضافة إلى عدد من الشركات التابعة لها؛ شركات المجمع الصناعي العسكري الروسي - شركة بازلت، كلاشينكوف، مكتب تصميم هندسة الآلات، ألماز أنتي، روستيخ، أورالفاغونزافود؛ الشركة المتحدة لبناء السفن وشركة الطائرات المتحدة. تم فرض حظر على تصدير السلع

والخدمات والتقنيات. تم الإعلان عن عقوبات ضد مشاريع إنتاج النفط الروسية في مناطق المياه العميقة أو الجرف القطبي الشمالي أو التكوينات الصخرية، وكذلك ضد شركات الطاقة - غازبروم، وجازبروم نفت، ولوك أويل، وسورجوتنفتجاز، وروسنفت. طالت القيود أيضًا عددًا من الشركات العاملة في مجال إلكترونيات الراديو، بما في ذلك شركة بيرم العلمية وصناعة الأدوات الإنتاجية Perm Research and Production Instrument-Making Company، جي أس سي ميكرون JSC Mikron، نيك غرانات NPK Granat، فضلا عن الشركات العاملة في بناء جسر كيرتش،SGM-Most ، موستوتريست، "معهد جيبروسترويموست". بالإضافة إلى ذلك، تم إدراج أفراد من فنلندا والسويد وبعض الشركات المسجلة في الهند وهونج كونج وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية التشيك وقبرص وجزر فيرجن البريطانية في القائمة السوداء.

خامسًا- العقوبات بعد بدء العملية العسكرية الخاصة:

فيما يتعلق باعتراف روسيا بجمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين DPR وLPR، ومع بدء العملية العسكرية الروسية الخاصة (SVO) في أوكرانيا، زادت الولايات المتحدة بشكل حاد من ضغط العقوبات على الاتحاد الروسي. وفي 21 شباط 2022، فرضت واشنطن عقوبات على الجمهوريات الشعبية، وفي 22 شباط فرضت قيودًا على الديون السيادية الروسية، وكذلل على مصرف في إي بي VEB ، وبرومسفياز بنك Promsvyazbank، وفي 24 شباط، تم تمديد العقوبات لتشمل عددًا من البنوك ذات الأهمية النظامية وممثلي النخبة السياسية والتجارية الروسية. بعد ذلك، فرضت واشنطن عقوبات على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وأعضاء مجلس الأمن الروسي، وحدت من تصدير المنتجات الأمريكية عالية التقنية المخصصة لصناعات الدفاع والفضاء وبناء السفن، وحظرت المعاملات التي يشارك فيها البنك المركزي للاتحاد الروسي، والبنك المركزي الروسي. صندوق الرعاية الاجتماعية(NWF) ، ووزارة المالية الروسية، وصندوق الاستثمار المباشر الروسي(RDIF) .

وفي وقت لاحق، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على شركات المجمع الصناعي العسكري، ورجال الأعمال، وفقا لواشنطن، المقربين من الرئيس فلاديمير بوتين، وأعضاء الجمعية الفيدرالية للاتحاد الروسي، وكبار المسؤولين في الاتحاد الروسي، وممتلكاتهم وأعضاء عائلاتهم والبنوك الروسية الكبرى والشركات التابعة لها ووسائل الإعلام والصحفيين. طالت العقوبات الشخصية أيضًا رؤساء معظم الكيانات المكونة للاتحاد الروسي. ومن خلال وزارة الخارجية، امتدت الإجراءات التقييدية لتشمل الأفراد العسكريين الروس المشاركين في الدفاع العسكري (في الوقت نفسه، لم تكشف الوزارة عن أسماء أفراد محددين خضعوا للقيود).

تم حظر التعاون العسكري مع موسكو. كما أوقفت الولايات المتحدة الحركة الجوية مع الاتحاد الروسي وأوقفت استقبال السفن البحرية التي ترفع العلم الروسي. بالإضافة إلى ذلك، تم إدراج عدد من سفن الشحن المشاركة في نقل البضائع من روسيا في القوائم المقيدة.

تم فرض حظر على المواطنين والشركات الأمريكية تقديم خدمات الاستشارة والتسويق والتدقيق للشركات الروسية. وشملت العقوبات المعاملات بالذهب من احتياطيات البنك المركزي للاتحاد الروسي والمعاملات مع الديون السيادية الروسية. تم حظر توريد سندات الدولار من الولايات المتحدة إلى الاتحاد الروسي، وتم فرض قيود لمواجهة استخدام بطاقة الدفع المصرفية "مير" الروسية خارج الاتحاد الروسي. بالإضافة إلى ذلك، حظرت الولايات المتحدة تقديم الدولارات لروسيا مقابل الأموال الموجودة تحت تصرفها من صندوق النقد الدولي - حقوق السحب الخاصة (حقوق السحب الخاصة، وهي وحدة حساب صندوق النقد الدولي). كما توقفت الولايات المتحدة عن اعتبار روسيا من ضمن برنامج إجراءات مكافحة الإغراق، واعتبارها دولة ذات اقتصاد سوق (تم منح هذا الوضع في عام 2002).

وتم فرض تدابير تقييدية على توريد المعدات اللازمة لإنتاج النفط والغاز، وحظر على استيراد موارد الطاقة من روسيا. وتم تشديد تدابير مراقبة الصادرات فيما يتعلق بالصناعات النووية والنفط والغاز والمعادن وبناء السفن والطيران الروسية وقطاع البناء والمعدات الكهربائية المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، شددت واشنطن تصدير السلع المدنية، مثل الملابس ومستحضرات التجميل والسيارات والأجهزة المنزلية والمعدات الطبية. أدخلت الولايات المتحدة، بالتعاون مع الدول الغربية، سقفًا لسعر النفط الروسي في 5 كانون الأول 2022، تم تحديده عند 60 دولارًا للبرميل، وفي 5 شباط 2023، بدأ تطبيق الحد الأقصى لأسعار المنتجات النفطية (وضعت الولايات المتحدة حدين منفصلين على المنتجات النفطية من الاتحاد الروسي اعتمادًا على فئتها - 100 دولار و45 دولارًا). في شباط 2023، قام الرئيس الأمريكي جو بايدن، بموجب مرسوم منفصل، بزيادة التعريفات الجمركية على معظم المعادن والمنتجات المعدنية الروسية من 35% إلى 70%، وعلى السلع الروسية الأخرى إلى 35%، بما في ذلك المنتجات الكيماوية والمعادن، كما أدخل استيرادًا بنسبة 200%. الرسوم الجمركية على منتجات الألمنيوم المنتجة في الاتحاد الروسي (دخلت حيز التنفيذ في 10 آذار و10نيسان). تم توسيع قائمة السلع الكمالية، وتم تخفيض عتبة السعر في هذه الفئة من 1000 دولار إلى 300 دولار (يتم النظر في طلبات تصدير هذه السلع إلى الاتحاد الروسي بشكل فردي).

بالإضافة إلى ذلك، تواصل واشنطن فرض عقوبات على الأفراد والكيانات القانونية من الاتحاد الروسي ودول أخرى، والتي، وفقًا للسلطات الأمريكية، تساعد روسيا على التحايل على القيود المفروضة

على توريد السلع والمعدات ذات الاستخدام المزدوج. وفي أحدث حزم العقوبات، شمل التشديد بشكل أساسي الهياكل المرتبطة بالمجمع الصناعي العسكري والقوات المسلحة الروسية.

"سادسًا- قانون ماغنيتسكي:"

في 14 كانون الأول 2012، دخل ما يسمى "قانون ماغنيتسكي" حيز التنفيذ في الولايات المتحدة. ويفرض عقوبات على الروس المتورطين، بحسب واشنطن، في انتهاكات حقوق الإنسان. وهم ممنوعون من دخول الولايات المتحدة وقد يتم تجميد حساباتهم المصرفية. تم نقل سلطة تحديد الأشخاص الخاضعين للتأشيرة والعقوبات المالية، والتي ينص عليها ما يسمى بـ "قانون ماغنيتسكي"، إلى وزير الخزانة ووزير الخارجية الأميركيين.

ورداً على تصرفات الولايات المتحدة، وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين "قانون ديما ياكوفليف"، الذي يحظر تبني الأطفال من قبل الأجانب؛ ودخل القانون حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني 2013.

في 12 نيسان 2013، نشرت وزارة الخزانة الأمريكية قائمة بأسماء 18 ممثلا لوكالات إنفاذ القانون والنظام القضائي الروسي الممنوعين من دخول الولايات المتحدة، وسيتم تجميد أصولهم الأمريكية. تم إدراج العديد من الأشخاص في الجزء المغلق من القائمة - ولن يتأثروا إلا بعقوبات التأشيرة. ونشرت الخارجية الروسية، في 13 نيسان الماضي، رداً بعنوان "قائمة غوانتانامو" - المكونة من 18 اسماً أيضاً، والتي تتضمن أسماء المتورطين، في الرأي الروسي، في تقنين واستخدام التعذيب في السجن الخاص في غوانتانامو أيضاً. كمتورطين في انتهاكات حقوق وحريات المواطنين الروس في الخارج.

وفي أيار 2014، قامت الولايات المتحدة بتوسيع قائمة ماغنيتسكي وفرضت عقوبات على 12 روسيًا آخرين اعتبروا مذنبين بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

وفي تموز 2014، ردا على توسيع واشنطن لقائمة العقوبات، منعت روسيا دخول البلاد على 12 مواطنا أمريكيا. والممنوعون من دخول روسيا هم أولئك الذين اعتبرتهم موسكو متورطين "في إضفاء الشرعية واستخدام التعذيب ضد السجناء في سجن خليج غوانتانامو الخاص". الجرائم المرتكبة ".

واستكملت السلطات الأمريكية قائمة ماغنيتسكي مرارا وتكرارا: في نهاية كانون الأول 2014، و1 شباط 2016، و9 كانون الثاني، و20 و21 كانون الأول2017، و15 حزيران 2018، و12 تشرين الأول، و10 كانون الأول 2020.

وفي 21 كانون الأول 2016، تم اعتماد قانون ماغنيتسكي العالمي لحقوق الإنسان، والذي ينص على إمكانية فرض عقوبات على مواطني أي دولة أجنبية، الذين، بحسب واشنطن، يتبين تورطهم في الفساد

وانتهاكات حقوق الإنسان. تم فرض العقوبات بناءً على هذا القانون لأول مرة في 21 كانون الأول 2017. وتم تعديل القانون آخر مرة في 25 آذار 2021.

سابعًا- العقوبات المتعلقة بمزاعم الهجمات الإلكترونية والتدخل في الانتخابات:

وفي 30 كانون الأول 2016، أعلنت السلطات الأمريكية فرض عقوبات على عدد من المواطنين والشركات الروسية، واتهمتهم بتنظيم وتنفيذ هجمات إلكترونية على مؤسسات سياسية أمريكية. تم فرض عقوبات على خمس إدارات ومنظمات روسية، بما في ذلك جهاز الأمن الفيدرالي (FSB) ومديرية المخابرات الرئيسية (GRU) التابعة لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية، و" "ANO"الرابطة المهنية لإنشاء ومعالجة البيانات"، و ."Special"مركز التكنولوجيا"، شركة حماية البيانات"TsOR Security" .

بالإضافة إلى ذلك، طردت واشنطن 35 دبلوماسيًا روسيًا من البلاد بتهمة القيام بأنشطة استخباراتية وأغلقت مؤسستان دبلوماسيتان روسيتان في الولايات المتحدة للأسباب نفسها. كما اتهمت واشنطن موسكو بقمع الدبلوماسيين والمنظمات الأمريكية العاملة في روسيا. وفي وقت لاحق، تم توسيع قائمة العقوبات.

في 15 نيسان 2021، فرضت الولايات المتحدة عقوبات جديدة على الاتحاد الروسي، تشمل 32 فردًا وجمعية، بما في ذلك ضد ست شركات تكنولوجيا في الاتحاد الروسي، والتي، وفقًا للإدارة الأمريكية، "تقدم الدعم للبرنامج السيبراني لـ أجهزة المخابرات الروسية." وشملت القائمة "عصر" تكنوبوليس العسكرية. وبالإضافة إلى ذلك، تحظر العقوبات الجديدة على المؤسسات المالية الأمريكية شراء سندات الحكومة الروسية خلال الطرح الأولي بعد 14 حزيران. وقالت واشنطن أيضًا إنها طردت 10 من موظفي البعثات الدبلوماسية. قال الرئيس الأمريكي جو بايدن للكونجرس إن مرسومه بشأن فرض عقوبات على أفراد وكيانات في روسيا ناجم عن "تهديد غير عادي" للأمن القومي الأمريكي صادر عن موسكو.

ثامنًا - العقوبات بموجب قانون مكافحة أعداء أمريكا من خلال العقوبات:

في 2 آب 2017، وقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على قانون مكافحة أعداء أمريكا من خلال العقوبات، الذي وضع تدابير تقييدية ضد روسيا وإيران وكوريا الديمقراطية. ووسع مشروع القانون عددا من العقوبات القطاعية ضد الاقتصاد الروسي. كما فرض قيودًا على مشاريع الطاقة الروسية، بما في ذلك في أوروبا.

وفي 27 تشرين الأول، وزعت وزارة الخارجية الأمريكية قائمة بالشركات الروسية، التي قد يصبح التعاون معها أساسًا لعقوبات ثانوية. وهي تشمل منظمات مثلFSB ، وSVR، وGRU، بالإضافة إلى 33

مؤسسة واهتمامًا، بما في ذلك منظمة تصدير السلاح والتقنيات العسكرية الروسية Rosoboronexport ، مصنع إيجسك للآلات إيجماشوIzhmash، وكلاشنيكوف Kalashnikov، ومصنع الأورال للقطارات وUralvagonzavod، وروس تيك وRostec، ومیغ MIG، وسوخوي Sukhoi، وتوبوليف وTupolev، و"الأسلحة الرقمية والحماية(DsOR) "، وأدميرالتي "Admiralty"أحواض بناء السفن، -Almaz" "Antey"، OKB "Novator"، " NPO مجمعات عالية الدقة"، "NPO "Splav، سوزفيزدييه "Sozvezdie"،بازلت "JSC NPO "Basalt وغيرها.

يوجد حاليًا 90 كيانًا قانونيًا وفردًا على قائمة العقوبات.

في ليلة 30 كانون الأول 2018، نشرت وزارة الخزانة الأمريكية ما يسمى بـ "قائمة الكرملين"، والتي ضمت جميع ممثلي القيادة الروسية تقريبًا وكبار رجال الأعمال الروس - أكثر من 200 شخص في المجموع. وتم إعداد التقرير وفقًا لقانون مواجهة أعداء أمريكا من خلال العقوبات، الذي تم اعتماده في الولايات المتحدة في صيف عام 2017. ولا يستلزم ذلك تلقائيًا فرض عقوبات على الأفراد المذكورين، لكنه يعني ضمنًا أن واشنطن قد تفرض إجراءات تقييدية ضدهم في المستقبل.

كما أثرت العقوبات الأمريكية ضد الاتحاد الروسي بموجب قانون مكافحة أعداء أمريكا من خلال العقوبات على خط أنابيب الغاز نورد ستريم 2.

تاسعًا-العقوبات المتعلقة بخط أنابيب الغاز نورد ستريم 2:

ويتضمن مشروع "نورد ستريم 2" إنشاء فرعين لخطوط أنابيب الغاز بطاقة إجمالية تبلغ 55 مليار متر مكعب سنويا من الساحل الروسي عبر بحر البلطيق إلى ألمانيا. وسيمر خط الأنابيب أيضًا عبر المناطق الاقتصادية الإقليمية أو الخالصة لفنلندا والسويد والدنمارك. وتعارض الولايات المتحدة تصدير غازها الطبيعي المسال إلى الاتحاد الأوروبي وتروج له. وفي 20 كانون الأول 2019، وقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على ميزانية الدفاع للبلاد للعام المقبل، والتي تنص على فرض عقوبات على نورد ستريم 2 والسيل التركي. وطالبت الولايات المتحدة الشركات التي قامت ببناء خطوط الأنابيب بالتوقف فوراً عن البناء. علقت شركة Allseas، التي شاركت في مد نورد ستريم 2، العمل واستدعت السفن الخاصة. واستمر الأمر بعد عام - في كانون الأول 2020.

في تشرين الأول 2020، قامت الولايات المتحدة بتوسيع حزمة" PEESA بشأن حماية أمن الطاقة الأوروبي" لتشمل المشروع. يتم الآن فرض عقوبات على الشركات التي تقدم الخدمات أو المعدات أو التمويل

لترقية أو تجهيز السفن العاملة في المشروع. وتنص ميزانية الدفاع الأمريكية لعام 2021 أيضًا على توسيع العقوبات ضد المشروع. في كانون الثاني 2021، وسّعت الولايات المتحدة العقوبات المفروضة على نورد ستريم 2 لتشمل خدمات الاختبار والتفتيش وإصدار الشهادات، بالإضافة إلى الخدمات أو القدرة على تحديث السفن. وبعد فترة وجيزة، أعلنت الشركة النرويجية DNV GL أنها ستتوقف عن جميع الأنشطة المتعلقة بفحص خط أنابيب الغاز ولن تتمكن من التصديق عليه. كما أعلنت شركة الاستشارات الدنماركية رامبول انسحابها من المشروع.

وفي 19 كانون الثاني 2021، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على سفينة "فورتونا" ومالكتها شركة "كيه في تي-روس". ومع ذلك، كانت السفينة والشركة خاضعتين بالفعل لقيود بموجب قانون آخر، وهو قانون مكافحة أعداء أمريكا من خلال العقوبات (CAATSA). وكانت البارجة تضع جزءًا من الأنابيب في ألمانيا وتشارك في البناء في المياه الدنماركية. واشنطن تهدد بتشديد القيود وبرلين تعارض ذلك.

عاشرًا- العقوبات في قضية سكريبال:

في آب 2018، أشارت الإدارة الأمريكية إلى "استخدام روسيا للأسلحة الكيميائية في سالزبري" كسبب لفرض عقوبات جديدة، حيث في آذار 2018، وفقا للسلطات البريطانية، تم تسميم العقيد السابق في المخابرات العسكرية الروسية سيرجي سكريبال وابنته يوليا. وتنفي موسكو بشكل قاطع جميع الاتهامات بالتورط في الحادث. وفي 8 آب 2018، أعلنت الإدارة الأمريكية عن تطبيق قانون مراقبة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والاستخدام العسكري الأمريكي لعام 1991 على روسيا. في آب 2018، دخلت الحزمة الأولى من التدابير التقييدية حيز التنفيذ. وقد قصرت الولايات المتحدة خيارات مساعدتها لروسيا، وسمحت فقط بالمساعدات الإنسانية العاجلة في شكل "أغذية ومنتجات زراعية أخرى". كما أوقفت وزارة الخارجية إصدار تراخيص للشركات الروسية المملوكة للدولة لتصدير الأسلحة الأمريكية والمنتجات ذات الاستخدام المزدوج، باستثناء الصادرات اللازمة للتعاون في الفضاء أو لرحلات الطيران المدني. كما تم حرمان روسيا من "جميع القروض وضمانات القروض وغيرها من أشكال الدعم المالي" من أي مؤسسة أمريكية. وفي آب 2019، دخلت الحزمة الثانية من العقوبات الأمريكية ضد روسيا حيز التنفيذ بسبب حادثة سالزبري. وبحسب واشنطن، فإن سبب فرض الإجراءات التقييدية الجديدة هو أن موسكو لم تقدم ضمانات بعدم استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية المنصوص عليها في القانون ذي الصلة. تنطبق التدابير التقييدية الجديدة على الدين العام. بالإضافة إلى ذلك، أفيد أن الولايات المتحدة ستمنع توفير وتمديد القروض لروسيا من قبل أكبر المنظمات المالية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي). وفي المقابل، مُنعت البنوك الأمريكية من المشاركة في الإيداع الأولي للديون

السيادية الروسية المقومة بغير الروبل، ومن إقراض الحكومة بشروط غير الروبل. كما تم فرض قيود على تصدير المنتجات ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن استخدامها لتطوير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. بالإضافة إلى ذلك، خضع المواطنان الروسيان ألكسندر ميشكين، وأناطولي تشيبيجا، المتهمين من قبل السلطات البريطانية في قضية تسميم سكريبال في ساليزبوري، لعقوبات في "قضية سكريبال". كما تسميهم وزارة الخزانة الأمريكية في بيانها بأنهم ضباط GRU مسؤولون عن محاولة اغتيال سيرجي سكريبال وابنته.

أحد عشر-العقوبات بسبب اعتقال أليكسي نافالني:

في 2 آذار 2021، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على روسيا بسبب الوضع مع السياسي المعارض أليكسي نافالني. وترتبط التهم الموجهة إلى موسكو بحلقتين - التسميم المحتمل لأحد المدونين، وبعد ذلك انتهى به الأمر إلى العلاج في ألمانيا، فضلاً عن استبدال عقوبته مع وقف التنفيذ بالسجن لمدة 3.5 سنوات في قضية إيف روشيه.

وقالت واشنطن إنها ستتوقف عن تقديم أي مساعدة لموسكو بخلاف المساعدات الإنسانية العاجلة. أضافت الولايات المتحدة روسيا إلى قائمة الدول المحرومة من تصدير التقنيات الدفاعية. وتم استثناء جزئي للتعاون الحكومي في قطاع الفضاء. بالإضافة إلى ذلك، منعت الولايات المتحدة المنظمات المالية الحكومية من إصدار قروض لموسكو. وينطبق هذا أيضًا على بنك التصدير والاستيراد الأمريكي.

كما تم فرض عقوبات على سبعة "ممثلين رفيعي المستوى" للحكومة الروسية. وبالإضافة إلى ذلك، أدرجت وزارة التجارة الأمريكية 14 منظمة على القائمة السوداء "لإنتاج الأسلحة البيولوجية والكيميائية". ومن بينها 13 شركة تجارية، منها تسع في روسيا، وثلاث في ألمانيا، وواحدة في سويسرا.

كما تعرضت ثلاث منظمات علمية بحثية روسية للقيود: المركز العلمي السابع والعشرون التابع لوزارة الدفاع، ومعهد البحوث المركزي الثالث والثلاثون التابع لوزارة الدفاع، ومعهد أبحاث الكيمياء العضوية والتكنولوجيا .(GosNIIOKhT) ويخضع أي تصدير أو إعادة تصدير للمنتجات المرتبطة بهذه الكيانات لنظام الترخيص الأمريكي "مع افتراض رفض" الترخيص.

في 17 آذار 2021، وسعت الولايات المتحدة قيود التصدير ضد روسيا بسبب الوضع مع أليكسي نافالني. وتنطبق العقوبات على الصادرات المتعلقة بالأمن القومي. وستكون الاستثناءات المتعلقة بالطيران والفضاء سارية حتى الأول من أيلول فقط، بما في ذلك الرحلات الفضائية الحكومية والتجارية والطيران المدني والشركات الأمريكية العاملة في روسيا والشركات التابعة لها. وبعد الأول من أيلول، سيخضع ترخيص جميع السلع المتعلقة بالأمن القومي إلى "قرينة الرفض".

هـ- الرد روسيا:

رداً على فرض الدول الغربية عقوبات ضد روسيا، تتخذ روسيا إجراءات انتقامية. وبالتالي، تنطبق التدابير المتطابقة على قوائم العقوبات الأمريكية. وفي نيسان 2013، نشرت وزارة الخارجية الروسية، رداً على "قائمة ماغنيتسكي" الأميركية، قائمة روسية تضم 18 مواطناً أميركياً ممنوعين الآن من دخول الاتحاد الروسي. وفي تموز 2014، ردا على توسيع واشنطن لقائمة العقوبات، منعت روسيا دخول البلاد على 12 مواطنا أمريكيا. ولا تزال "قائمة التوقف" للأميركيين الممنوعين من دخول روسيا مفتوحة.

في 1 كانون الثاني 2013، دخل "قانون ديما ياكوفليف" حيز التنفيذ في روسيا، والذي أصبح رد روسيا على "قانون ماغنيتسكي". وينطبق القانون على المواطنين الأمريكيين الذين انتهكوا حقوق الروس أو تورطوا في جرائم ضدهم. وتنص الوثيقة على تجميع قائمة بهؤلاء الأمريكيين: فهم ممنوعين من دخول روسيا، ويتم تعليق أنشطة الكيانات القانونية التي يسيطرون عليها على أراضي الاتحاد الروسي.

في 6 آب 2014، وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مرسوما بشأن استخدام بعض التدابير الاقتصادية الخاصة لضمان الأمن.

قرر رئيس الاتحاد الروسي حظر استيراد المنتجات الزراعية والمواد الخام والمواد الغذائية إلى روسيا لمدة عام إلى الدول التي فرضت عقوبات على الاتحاد الروسي. وكانت الولايات المتحدة أيضًا خاضعة للقيود. ووقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في 21 تشرين الثاني 2020، مرسوما يمدد حتى 31 كانون الأول 2021 بعض الإجراءات الاقتصادية الخاصة ضد الدول التي فرضت عقوبات على روسيا.

في 25 تشرين الثاني 2017، ردًا على مضايقات وسائل الإعلام الروسية في الولايات المتحدة، وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قانونًا بشأن وضعية العميل الأجنبي على بعض وسائل الإعلام. ووفقاً للوثيقة، فإن أي وسيلة إعلام أجنبية تتلقى تمويلاً أو ممتلكات من الخارج (بما في ذلك من الكيانات القانونية الروسية التي ترعاها مصادر أجنبية) يمكن أن تصبح عميلاً أجنبياً. يُطلب من وسائل الإعلام المعترف بها كوكلاء أجانب تصنيف موادها وفقًا لذلك وتقديم التقارير. وفي حالة رفض التسجيل، تخضع هذه الوسائل الإعلامية لأحكام قانون الوكلاء الأجانب - المنظمات غير الحكومية.

في 4 حزيران 2018، وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على قانون "إجراءات التأثير على الأعمال غير الودية للولايات المتحدة والدول الأجنبية الأخرى."

وتسمح الوثيقة بفرض عقوبات مضادة ردا على الخطوات غير الودية من جانب الولايات المتحدة ودول أخرى. ويمكن تطبيق التدابير على الدول والمنظمات الخاضعة لولايتها القضائية، وكذلك المسؤولون والمواطنون.

يسمح القانون بإنهاء أو تعليق التعاون الدولي في بعض الصناعات، وحظر استيراد أو تصدير المنتجات والمواد الخام، وكذلك المشاركة في المشتريات الحكومية أو خصخصة ممتلكات الدولة والبلدية.

وفي الوقت نفسه، يسمح مشروع القانون بإدخال قيود أخرى - "وفقًا لقرار الرئيس، حتى نتمكن من الاستجابة بسرعة للوضع المتغير."

-استنتاج:

كما يُظهِر التاريخ، فإن فرض العقوبات الاقتصادية أمر لا طائل منه، بل وأكثر من ذلك فيما يسمى نظام العولمة الحديث. بغض النظر عن الطريقة التي تعاملت بها الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي، في 1929-1939. ذهب نصف الصادرات الأمريكية إلى الاتحاد السوفياتي. السيارات الأولى، والجرارات الأولى، والقاطرات البخارية - كل شيء جاء من الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا العظمى، وألمانيا. خلال سنوات الخطط الخمسية الأولى، تم توريد ما يقرب من 80% من جميع المعدات الصناعية في الاتحاد السوفياتي من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وبعد الحرب، كان تعديل جاكسون-فانيك الشهير من الأمثلة المهمة على التفويض الأميركي، الذي تم طرحه في عام 1974، حيث لم يكن اليهود السوفييت قادرين على السفر إلى إسرائيل [(3)]. تم إنشاء نظام الدخول الحر دون تأشيرة بين روسيا وإسرائيل منذ فترة طويلة؛ ولم يواجه الأشخاص من أي جنسية منذ فترة طويلة أي مشاكل في الانتقال من روسيا إلى جميع أنحاء العالم، ولكن مع ذلك، استمر تعديل جاكسون-فانيك حتى عام 2012.

من الواضح أن فرض العقوبات على روسيا له خلفية جيوسياسية. لقد عززت روسيا وطورت رؤيتها الخاصة للسياسة العالمية وربما لم تعد تتفق مع الموقف الأمريكي بشأن سوريا، وفي أوكرانيا. علاوة على ذلك، يتم استخدام هذه الأخيرة كذريعة لتعزيز الناتو ونشر الخطاب المناهض لروسيا. يطلب الغرب من روسيا تلك الإجراءات التي من الواضح أنها لا يستطيع القيام بها: على سبيل المثال، سحب القوات الروسية من أراضي أوكرانيا. وبعبارة أخرى، فإن الأزمة الأوكرانية هي غطاء للهدف الحقيقي - وقف استعادة القوة السياسية والاقتصادية وأي قوة أخرى لروسيا. تريد واشنطن والغرب الجماعي الحفاظ على عالم أحادي القطب، لذا تسعى إلى تحييد مراكز القوى البديلة الناشئة.

[3] - تعديل جاكسون-فانيك / / ريا نوفوستي – 2012/16/11. – و، متاح على الرابط: http://ria.ru/spravka/20121116/911003918.htm

وبشكل عام، فإن الولايات المتحدة هي المستفيد الأكبر من العقوبات المفروضة على روسيا. يتشاجر الأوروبيون مع روسيا، ويبدأون في شراء الغاز الصخري الأمريكي، ويعزز الدولار موقفه ليس فقط مقابل الروبل، ولكن أيضًا مقابل اليورو. وبالتالي فإن الولايات المتحدة تعمل على تعزيز موقفها الضعيف إلى حد ما في أوروبا. وقد يطرح السؤال التالي: لماذا لا يفعل الاتحاد الأوروبي أي شيء للحد من هذا النفوذ الأمريكي القوي؟ أحد الأسباب هو أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة منخرطان في مفاوضات صعبة للغاية لإنشاء منطقة تجارة حرة، ورغم العقوبات، فإن الأوروبيين يريدون الحصول على نصيبهم من الامتيازات في هذه الاتفاقية. لذلك، تستمع ألمانيا إلى نصيحة واشنطن، على الرغم من أن الشركات الألمانية تحسب بالفعل خسائرها، وأن الرأي العام الألماني يعارض فرض العقوبات.

ومن الضروري أن نفهم بوضوح: لا توجد ضمانات بأنه إذا وافقت موسكو على الشروط الغربية، فإن واشنطن لن تستمر في لعب "الورقة الأوكرانية" وزيادة الضغط. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد بعض الخبراء أن الحرب في هذه الحالة ليست فقط بالنسبة لأوكرانيا، بل بالنسبة للقطب الشمالي. ونتيجة للعقوبات المفروضة، تحرم روسيا من فرصة تطوير منشآت إنتاج عالية التقنية تسمح بإنتاج النفط على الجرف القطبي الشمالي. وقد أنهت شركة إكسون موبيل بالفعل 9 من أصل 10 مشاريع مشتركة في هذا المجال.

ينبغي أن تؤخذ نقطة أخرى في الاعتبار. العقوبات هي آلية في لعبة سياسية كبيرة. يظهر التاريخ أنه تم استعمالها ليس فقط لأسباب اقتصادية. يتم طرحها واعتمادها على أمل أن يؤدي تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد إلى سخط شعبي وإسقاط نظام سياسي غير مرغوب فيه.

-المراجع:

1- د. خالد هاشم محمد، العقوبات الدولية على روسيا-الفاعليَّة والتأثير. مراكز الرافدين للحوار، بغداد، 2022.

2-ألكسي دولينسكي، خسائر متبادلة: تأثيرات سياسية محدودة للعقوبات الغربية ضد روسيا. مركز المستقبل للدراسات، أبو ظبي ،2014.

3- د. حسن أبو طالب، سالا العقوبات الأمريكية.. آفاق وتحديات. مجلة آفاق استراتيجية، العدد 5، آذار 2022.

4- محمد نور البصراتى، استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول (العراق – إيران – روسيا) نموذجا. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، doi: 10.21608/JPSA.2022.249978

5- أ. د. محمد إبراهيم مقداد وأ. محمد عبد الهادي نصار. هل تسهم العقوبات الأمريكية على روسيا في التحول عن نظام سويفت؟ مركز الزيتونة، متاح على الرابط التالي:https://2u.pw/4AFuKyo

6- مصطفى شلش، فاعلية العقوبات الأوروبية على روسيا. مركز الدراسات العربية الآسيوية، 22 شباط،2023، متاح على الرابط:https://2u.pw/V6PfFq3

المراجع الأجنبية:

7- تقارير وكالة ريا نوفوستي، إضافة إلى المصادر المفتوحة لعدد من المواقع الإلكترونية الروسية.

الكلمات المفتاحية: العقوبات، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، أوكرانيا.